مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (١)، ص ص ١-٧١، (محرم ١٤٤٣ هـ/ أغسطس ٢٠٢١)

النَّفحَةُ الزَّكيَّةُ فِي أُصُولِ عِلْمِ العَربيَّةِ للشيخ عبد الله المنيَاوي
رواية عبدِ القَادرِ بنِ جلَالِ الدِّين المَحلِّي (١٠٧٢هـ)
تحقيق ودراسة

د. مليحة بنت محمد القحطاني
أستاذ النحو واللغة المشارك بقسم اللغة العربية - كلية التربية بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

ملخّص البحث:

يعنى البحث بتحقيق نص تراثي، عنوانه : النَّفحَةُ الزَّكيَّةُ فِي أُصُولِ عِلْمِ العَربيَّةِ للشيخ عبد الله المنيَاوي، رواية: عبدِ القَادرِ بنِ جلَالِ الدِّين المَحلِّي (١٠٧٢هـ)، ويهدف إلى كشف القيمة العلمية لهذا المخطوط، وإرشاد الباحثين عليه ليتناولوه بالشرح، والتحليل، والنقد، والتقويم، كما تهدف الدراسة والتحقيق إلى الكشف عن شيخين من شيوخ حلقات الدرس النحوي في القرن الحادي عشر، ويعد الكتاب امتدادا للمتون النحوية التي ألفت في النحو العربي على امتداد تاريخه، كما أنه يتضمن صلب الأبواب النحوية، من خلال عرض أصولها، وحدودها بأسلوب سهل وواضح.

الكلمات المفتاحية : النفحة الزكية، أصول، علم العربية، المنياوي، المحليّ.

مقدمة:

الحمد لله رب العلمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق وأشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فلقد حظيت اللغة العربية بتراث هائل منقطع النظير في أي لغة من لغات الأمم الأخرى، وقد تمثل هذا التراث في ثروة أدبية شعرية ونثرية، عضدها تراث ديني قرآني ونبوي، ثبتها وجعل لها مكانة سامية، ومنزلة رفيعة بين سائر اللغات وألسنة الأمم، وقد هيأ الله لهذا التراث أنقى العقول وأصفاها، فقاموا على خدمتها خير قيام، بذلوا النفس والنفيس في سبيل ترويضها، وتقعيد ظواهرها ليسهل على الأجيال المتتابعة فقهها، وسبر أغوارها، ومعرفة كنوزها.

وكان من أوائل الذين قاموا على خدمة اللغة العربية تعليماً، وتدريساً، وصياغةً، وتقعيداً علماء النحو؛ وذلك لأنهم خط الدفاع الأول عن اللغة العربية من أخطار الاندثار والضياع والتلاشي بين ألسنة العوام، فكان من أدق أعمالهم في هذا الميدان وضع المتون النحوية التي تجمع القواعد بأسلوب مختصر مفيد في عبارات تتميز بسهولة العبارة، ولطائف الإشارة كإيضاح أبي علي الفارسي، ولمع ابن جني، ومفصل الزمخشري، وكافية ابن الحاجب، وتسهيل ابن مالك، وألفية ابن معطٍ، وألفية ابن مالك، والآجرومية لابن آجروم وغيرها.

ولم يتوقف العلماء النحاة عن إنتاج المتون النحوية، إذا يطالعنا القرن الحادي عشر الهجري بهذا المتن النحوي الذي سماه راويه: (النفحة الزكية في أصول علم العربية)، محل البحث والدراسة، ليكشف عن فكر موسوعي في علم النحو، جمع فيه صاحبه القواعد النحوية في أسلوب مختصر غير مخل.

ولعل من أهم الأسباب التي دعت إلى اختيار هذا المخطوط لتحقيقه ودراسته ما يلي:

- قيمة المخطوط العلمية، فهو علم من أدق العلوم، وأهمها في دراسة القواعد النحوية.

- منهج المخطوط الدقيق في صياغة القواعد النحوية، وعرضها بأسلوب سهل، ومختصر غير مخل.

- يكشف المخطوط عن عالمين من علماء النحو في مطلع القرن الحادي عشر الهجري، هما: الشيخ عبدالله المنياوي، الذي كان حيا حتى (١٠٦٠هـ)، والشيخ عبد القادر بن جلال الدين المَحلِّي (١٠٧٢هـ).

ولعل من أهم أهداف هذه الدراسة هو الكشف عن هذا المتن النحوي، ورفعه على رف المكتبة اللغوية النحوية منها بخاصة، وإرشاد الباحثين عليه، ليتناولوه بالشرح والتحليل والنقد والتقويم، كما تهدف الدراسة والتحقيق إلى الكشف عن شيخين من شيوخ حلقات الدرس النحوي في القرن الحادي عشر، وتقديمهما إلى قائمة النحاة، والاستفادة من جهديهما في خدمة الدرس اللغوي.

وقد بحثت في المكتبة النحوية واللغوية فلم أجد هذا المخطوط بين يدي الباحثين، أو دراسة تكشف عن قيمته العليمة، أو عن صاحبه الشيخ عبد الله المنياوي، أو راويه الشيخ عبد القادر بن جلال الدين المَحلِّي الذي روى هذا المتن عن شيخه المنياوي، وسماه بـ(النفحة الزكية في علم العربية)، وقد اقتضت خطة البحث أن تأتي في مقدمة، وقسمين يتلوهما فهرس للمصادر والمراجع، وآخر للموضوعات.

كشفت في المقدمة عن قيمة المخطوط العلمية، وأسباب اختياري لتحقيقه، ونشره، وخطة البحث فيه.

أما القسم الأول فقد اشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: دراسة حياة المؤلف والراوي، وفيه:

أولا: مؤلف الكتاب: (اسمه ونسبه – آثاره).

ثانيا: راوي الكتاب: اسمه ونسبه – مولده ونشأته – آثاره).

المبحث الثاني: دراسة الكتاب.

أولا: تحقيق عنوان الكتاب.

ثانيا: تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

ثالثا: قيمة الكتاب العلمية.

رابعا: منهج الكتاب.

خامسا: مصادر الكتاب.

المبحث الثالث: منهج التحقيق ووصف النسخ الخطية.

أولا: منهج التحقيق.

ثانيا: وصف النسخ الخطية.

ثالثا: نماذج من النسخة الخطية.

القسم الثاني: النص المحقق.

المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

الله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب اللغة العربية والباحثين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

القسم الأول: الدراسة

المبحث الأول: دراسة حياة المؤلف والراوي

أولا: مؤلف الكتاب:

الشيخ عبدالله المنياوي مجهول بين علماء النحو في النصف الأخير من القرن العاشر، والنصف الأول من القرن الحادي عشر، فقد قلبت صفحات كتب التراجم التي عنيت بذكر علماء هذه الفترة فلم أعثر إلا على أربعة رجال سموا بالمنياوي، والذين عاشوا في تلك الفترة فيما اطلعت عليه من مصادر:

الأول: الشيخ طه المنياوي، والثاني: الشيخ أحمد المنياوي، وهما من شيوخ إبراهيم اللقاني، ذكرهما المحبي في خلاصة الأثر في ترجمته للشيخ إبراهيم اللقاني[1]، وذكر الأول منهما أبو سالم العياشي في اقتفاء الأثر في ترجمة الشيخ إبراهيم الميموني (١٠٧٩هـ) [2]، ويبدو لي أنهما نكرة، فلم أقف على ترجمة تزيل إبهامهما.

الثالث: عبدالله بن أحمد بن أحمد بن حسن بن محمد المناوي ، كان حيا (١٠٦٠هـ)، المصري، الشافعي، مؤقت مصري من فضلاء عصره، له: الأقمار السنية على نظم الكواكب البهية (مخطوط)، الكواكب البهية في قسمة الميراث، أرجوزة في ٢٠٠ بيت، فرغ من نظمها (١٠٤٨هـ)، الدرة اليتيمية في معرفة الطالع بالفجر ومنزلة الشمس والقمر، فرغ من نظمها (١٠٦٠هـ)[3] ، النفحة الزكية في

---

(١) الدمشقي، خلاصة الأثر ١/٧.

(٢) العياشي، اقتفاء الأثر ١/١٢٤.

(٣) انظر: الزركلي، الأعلام ٤/٦٩، والبغدادي، هدية العارفين ١/٤٧٦، وعمر كحالة، معجم المؤلفين ٦/٢١.

أصول علم العربية، وهو موضوع الدراسة والتحقيق، كما نسبه إليه الشيخ عبد القادر المحلى.

الرابع: علم من أعلام القرن الحادي عشر، الشيخ عبد الرؤوف المناوي (٩٥٢ -١٠٣١ه)، صاحب التصانيف المشهورة، الذي ألف وصنف في كل فن من فنون العلوم والمعارف، كمل من مؤلفاته ما يربو على التسعين مؤلفا [١].

ثانيا: راوي الكتاب.

اسمه: عبد القادر جلال الدين محمد بن شمس الدين محمد بن شهاب الدين محمد بن محمد بن أحمد بن عبد المحسن بن خضر المحلي الأنصاري الشافعي، سبط آل الصديق والحسن، الفقيه المحدث، النحوي الأديب، خطيب الجامع الأزهر، كان حيًا سنة (١٠٧٢ هـ).

نعته أبو سالم عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي (١٠٧٣هـ) في اقتفاء الأثر بقوله: "شيخنا الحسن الأخلاق، الطيب الأعراق، الماجد الأطهر، خطيب الجامع الأزهر، الفصيح اللسان، الثبت الجنان"[٢].

ويقول عن نفسه: "خطيب الجامع الأزهر، خادم التفسير والحديث الأنور" [٣]، كتب عنه ترجمة يسيرة في نسخة "النفحة الزكية في أصول علم العربية" الموجودة في مكتبة رفاعة الطهطاوي في مدينة سوهاج جنوب القاهرة في صعيد مصر، نُعت فيها بـ"الإمام الفقيه الزاهد العابد، الورع، كان من أجلاء العلماء الكبار، أصحاب الديانة"[٤].

---

(١) اقتفاء الأثر ١/١٢٤.

(٢) ١/١٢٧ -١٢٨.

(٣) تحفة أهل الصديق ص ١٨١.

(٤) النفحة الزكية مخطوط (١٥٤لغة) الصفحة الأخيرة.

تكوينه العلمي: الحديث عن عبد القادر بن جلال الدين الـمَحلِّي في كتب التراجم عزيز جدا، ولولا السطور التي سجلها عنه أبو سالم العياشي في كتابيه: اقتفاء الأثر، والرحلة العياشية ، وما كتبه عنه ناسخ مخطوط النفحة الزكية ، والشذرات التي كتبها عن نفسه في كتابيه: تحفة أهل التصديق، وفتح القادر المعين المغيث شرح منظومة البيقوني في علم الحديث ما عرف الشيخ عبدالقادر الـمَحلِّي، ولعل ظهور كتابه: مظاهر الإسعاف والإتحاف بمآثر الأخلاف والأسلاف يجلي شخصيته في القريب العاجل.

لكن الناظر في العبارات التي كتبها عبد القادر بن جلال الدين عن نفسه في كتبه، أو التي كتبها العياشي الذي شافهه في الجامع الأزهر أثناء رحلته إلى مصر ، أو الترجمة التي سجلها ناسخ مخطوط النفحة الزكية يجد أن الرجل نشأ في بيت علم وصلاح ودين، إذ يذكر الشيخ أن جدته لوالده من العارفات بالله، السيدة فاطمة بنت الشيخ عبدالوارث بن محمد بن عبد الوارث الموصول نسبها إلى أبي بكر الصديق[1]، وجده لوالده أبو الفتح محمد شمس الدين بن شهاب الدين بن محمد بن أحمد بن عبد المحسن بن خضر الـمَحلِّي الأنصاري الشافعي[2]، ويقول هو عن والده: " سيدي الشيخ الوالد " ، وينعت أبو سالم العياشي والد عبد القادر بقوله: وكان أبوه - رضي الله عنه - يقرئ التفسير في الأشهر الثلاثة قراءة حسنة، جامعة لأنواع الفوائد، مشتملة على تقرير فنون من العلم، وقد حضرتُ قراءته مرة فيما مضى، فسمعت أمرًا عجيبًا، وطرازًا من التقرير غريبًا"، مما يدل على أن الرجل نبت وتربى في بيئة نقية ، التي مكنته أن يجلس في مكان والده ، ويتولى مهنة التدريس والخطابة.

---

(١) تحفة أهل الصديق ص ١٨١.

(٢) فتح القادر المعين ص١٦.

شيوخه: توافر لعبد القادر بن جلال الدين المَحلّي مجموعة من أعلام اللغة، والفقه والتفسير، والحديث، جمعهم أبو سالم العياشي في ترجمته له، أولهم والده الشيخ جلال الدين المَحلّي الذي كان له الفضل في تربيته، وتغذيته التغذية الصحيحة، وقد خلفه في مجلسه بعد موته، وسد فراغه، والقيام بمهامه من بعده، ومنهم الشيخ حجازي الواعظ: محمد بن عبدالله الشهير بالواعظ القلقشندي (١٠٣٥هـ) إمام شافعي المذهب[١]، والشيخ زين العابدين البكري: زين العابدين بن محمد بن علي البكري (١٠١٣هـ)، عالم بالتفسير واللغة[٢]، والشيخ عبد الرحمن البهوتي: عبد الرحمن بن يوسف البهوتي الحنبلي (١٠٤٠هـ)، فقيه، حنبلي، محدث[٣]، والشيخ إبراهيم اللقاني: إِبْرَاهِيم بن إِبْرَاهِيم بن حسن بن عَليّ الملقب برهَان الدّين اللَّقَّانِيّ الْمَالِكِي (١٠٤٠ه)، أحد الْأَعْلَام الْمشَار إِلَيْهِم بسعة الِاطِّلَاع فِي علم الحَدِيث، والدراية، والتبحر فِي الْكَلَام، وَكَانَ إِلَيْهِ الْمرجع فِي المشكلات، والفتاوي فِي وقته بِالْقَاهِرَةِ"، مفتي المالكية، وأحد أئمة الحديث[٤].

آثاره: يظهر لي أن الشيخ عبد القادر كان مقلا في إنتاجه العلمي، ولعل السبب في ذلك انشغاله بالتدريس، والخطابة، والقيام على شؤون التعليم، والدراسة في الجامع الأزهر.

من مؤلفاته التي حققت، وطبعت:

---

(١) السابق.

(٢) السابق.

(٣) السابق.

(٤) خلاصة الأثر ١/٦.

١ - تحفة أهل التصديق ببعض فضائل أبي بكر الصديق، حققه وعلق عليه السيد/ خورشيد علي، وطبع في المكتبة السلفية – بومباي -الهند، وصدرت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢ - فتح القادر المعين المغيث بشرح منظومة البيقوني في علم الحديث، تحقيق، محمد إسماعيل البهوار، مكتبة دار الحجاز، الطبعة الأولى١٤٣٤ه - ٢٠١٣م.

ومن مصنفاته التي ما زالت مفقودة:

٤ - ترجمان الشوق عن حال أهل الذوق، وهو ديوان شعره[١].

٥ - مظاهر الإسعاف والإتحاف بمآثر الأخلاف والأسلاف.[٢].

المبحث الثاني: دراسة الكتاب

أولا: تحقيق عنوان الكتاب

اسم الكتاب: "النفحة الزكية في أصول علم العربية"، نص على ذلك الشيخ عبد القادر المحلى في مقدمة الكتاب، فقال: "ويحسُن أنْ يُلقبَ هذَا الكتابُ بـ: (النَّفحةِ الزَّكية في أصُولِ العربيَّةِ)". معنى ذلك أن اختيار عنوان الكتاب من وضع الشيخ عبد القادر المحلى، لا من وضع الشيخ عبدالله المنياوي.

ثانيا: تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

كتاب النفحة الزكية من الكتب المجهولة في الدرس النحوي، فلم يرد له ذكر في المصنفات المتأخرة عن وفاة المؤلف، ككتب الشروح، أو الحواشي التي اتسم بها التأليف في هذا العصر، والتي سجلت على قطر الندى لابن هشام، أو البهجة المرضية

(١) اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل الأثر، فهرس أبي سالم العياشي ص ١٢٨.

(٢) السابق.

للسيوطي، أو المقدمة الأزهرية للشيخ خالد الأزهري، أو الحواشي التي ذيلت على شروح ألفية ابن مالك.

وقد نص الشيخ عبد القادر المحلي في مقدمة الكتاب على أن هذا الكتاب سمعه من شيخه عبد الله المنياوي، فقال:

"وكانَ مِنْ أجلِّ المتبحِّرين فيه، وأعظَمِ مَنْ أفادَه لطالبيه، شيخُنا العَلَّامةُ، العمدَة الفهَّامةُ، شيخُ الإسلَام، بركَةُ الأنَامِ، الجامعُ بينَ المنقُولِ والمعقُولِ، الفَائزُ - إنْ شَاءَ اللهُ تعالى - في أعمَاله بالقبُولِ، مَنْ هو -إنْ شاءَ اللهُ تعالى - في الجنَانِ ثاوي، سيدُنا ومولَانَا الشيخُ عبدُ الله المنيَاوي - رضيَ اللهُ تعالى عنْه، ورحمَه ونشَرَ علَى أسنَّةِ القبُولِ علمَه -.

وكُنتُ ممنْ اجتمَعَ عليه، وتمتَّع بالنَّظر إليه، وجلَسَ للاسْتفهَام بينَ يديه، وتلقَّى هذَا العلمَ عنه، ونالَ ذلكَ القسمَ منهُ، فأمْلَى عليَّ هذَا الإملَاءَ العظيمَ، الجامعَ لمعظَمِ الضَّوابطِ والتَّقسيمِ، والحدُود لهذَا الفنِّ الكريمِ، وذلكَ في سنة ثمان عشرةَ وألفٍ بعدَ الهجرَةِ النَّبوية".

ثالثا: قيمة الكتاب العلمية

يعد كتاب النفحة الزكية في أصول علم العربية امتدادا للمتون النحوية التي ألفت في النحو العربي على امتداد تاريخه.

تضمن الكتاب صلب الأبواب النحوية، من خلال عرض أصولها، وحدودها وتقسيماتها، وشواهدها في عرض سهل، وواضح وبأسلوب متميز.

كشفت الدراسة عن شيخين من شيوخ حلقات الدرس النحوي في القرن الحادي عشر، وتقديمهما إلى قائمة النحاة، والاستفادة من جهديهما في خدمة الدرس اللغوي.

تأثر المؤلف بعدد من العلماء وبخاصة ابن آجروم، فقد استفاد منه كثيرا في منهج التأليف، وترتيب الأبواب، وإن كانت الآجرومية تميل إلى الاختصار، والنفحة الزكية تميل إلى البسط.

اتضح من دراسة نصوص الكتاب أن مؤلفه واسع العلم والاطلاع بالتراث النحوي، وله فقه بقضاياه، وعلله، ومسائله الخلافية.

كان للمؤلف عناية خاصة بالاستشهاد على القواعد بآيات قرآنية، أو نماذج نحوية مثل بها المؤلف لإيضاح القواعد، وأفاض في ذلك في المواطن التي يزل فيها الطلاب، ويشتبه عليهم في أمثالها.

رابعا : منهج الكتاب: نسج المؤلف منهج الكتاب على منوال الزمخشري في المفصل، وابن الحاجب في الكافية، الذي يتسم بضم المتشابهات جنبا إلى جنب، كما أضاف المؤلف إلى متنه سمة جديدة لم تعهد في تأليف المتون من قبل، وهي الاستشهاد على القواعد بآيات قرآنية، أو نماذج نحوية، مثل بها المؤلف لإيضاح القواعد، وأفاض في ذلك في المواطن التي يزل فيها الطلاب ويشتبه عليهم في أمثالها.

أكثر المؤلف من الشواهد القرآنية، وأهمل غيرها، فلم يستشهد إلا بقراءة واحدة، وحديث نبوي واحد، وأربعة أبيات من أشعار العرب، وخمسة أقوال من مأثور كلام العرب.

يستطيع دارس الكتاب من خلال دراسة نصوصه أن يحكم على المؤلف بأن له يداً طولى في التراث النحوي، وفقه بقضاياه، وعلله، ومسائله الخلافية، لا يتسع المقام لعرضها.

كتاب (النفحة الزكية في أصول علم العربية) حدوده محكمة، ومادته ثرية، وعباراته رصينة، وأسلوبه دقيق، وشواهده غزيره، يعكس حركة التأليف النحوي في القرن الحادي عشر للهجرة.

خامسا: مصادر الكتاب

استفاد المؤلف من المتون النحوية الثلاثة: (الآجرومية – المقدمة الأزهرية – الشمعة المضية) والتي تميل في منهج عرضها لأبواب النحو إلى منهج الزمخشري في المفصل ، وابن الحاجب في الكافية ، والتي يغلب عليها طابع ضم المتشابهات من حيث الإعراب : (المرفوعات – المنصوبات – التوابع – المجرورات). ولعل استفادته من ابن آجروم الصنهاجي أكثر من غيره.

المبحث الثالث: منهج التحقيق ووصف النسخ الخطية

أولا: منهج التحقيق

- ضبطت النص النحوي، والأمثلة التي استشهد بها المؤلف، ووضعت علامات الترقيم في أماكنها المناسبة.

- خرجت الآيات القرآنية، والقراءات، والحديث النبوي، والأساليب اللغوية، والأبيات الشعرية.

- تتبعت كلام المؤلف في المصادر النحوية فوجدته استفاد كثيرا من النحاة الأوائل.

- أزلت اللبس الذي قد يشوب كلام المؤلف بشرحه في الحاشية مع توثيق مصادره.

ثانيا: وصف النسخ الخطية:

يوجد من الكتاب نسختان

الأولى: تحتفظ بها المكتبة الأزهرية بالقاهرة، تحت رقم: (١٩٢٨ نحو/ ٢٢٧٥٠/ ٣)، تقع في أربع عشرة ورقة، ضمن مجموع يبدأ من لوحة (٧٨ ب - ٩١ ب)، مسطرتها: (١٤) سطرًا، مقاس: (٢٢,٥ × ١٦ سم)، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر: اثنتا عشرة كلمة، كتبها محمد الغمري الشافعي، في أواسط يوم الاثنين السابع والعشرين من شهر المحرم سنة (١١٣١ هـ)، وعلى الورقة الأولى قيد تملك باسم حسن الجبرتي الحنفي، وهذه النسخة خطها واضح، وقد اعتمدت في تحقيق الكتاب عليها.

أما النسخة الثانية: فتحتفظ بها مكتبة رفاعة رافع الطهطاوي بمدينة سوهاج المصرية، تحت رقم: (١٥٤ لغة)، وعلى الصفحة الأخيرة منها ترجمة للمؤلف[1]، وقد حاولت الحصول عليها فلم تتيسر لي.

ثالثا: نماذج من النسخ الخطية

(١) اطلع عليها، ونقل منها محمد إسماعيل البهوار، محقق كتاب فتح القادر المعين المغيث بشرح منظومة البيقوني في علم الحديث للشيخ عبد القادر المَحلِّي.

صفحة الغلاف

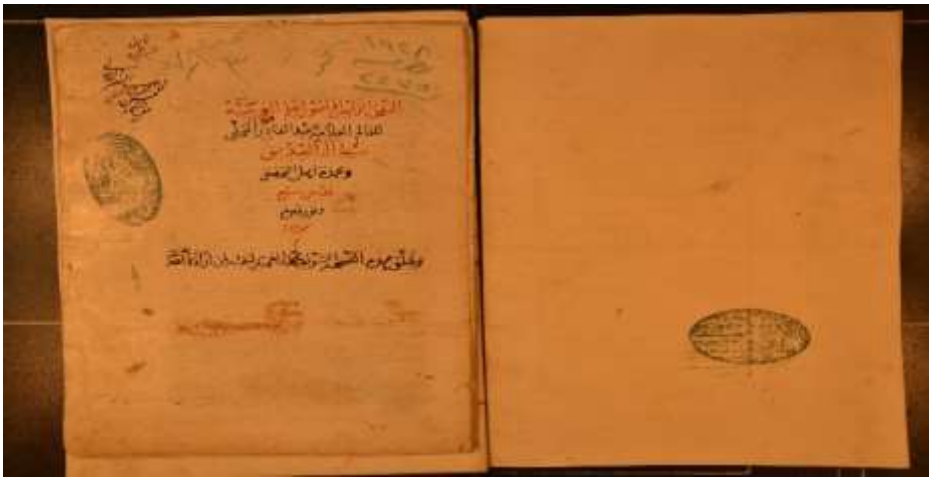

الصفحة الأولى

الصفحة الأخيرة

القسم الثاني : النّصُّ المحقّق

[٧٩/أ] بِسْمِ الله الرَّحمَنِ الرَّحيمِ ، وصَلَّى الله عَلَى سيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وآله.

الحمـدُ لله الَّـذيْ نَحَـتْ نحـوَ بَابِـه قُلـوبُ أوليَائِـه، وأحبَابِـه، واصْـطفَاهم، واجتَباهم، وسقَاهُم مـنْ شـرَابه، وجعـل أحـوالَهم مُعرِبـةً عمَّـا هـو أحـوَالُهم، وميَّـز أقوَالهم بمَا هوَ أقوَى لهـم مـنْ رفعهـمُ الأغيَـارَ، وانتقَـاهم لخدْمـةِ جنَابه، خَفضُـوا عنْـد ملاحَظة عظَمتِه نُفوسَهم، ونكّسُوا منْ هيبَته، وعزَّته رؤوسَـهُم، وجَزمُـوا بأنَّـه الغَـافرُ للمـذْنبِ مَـا جنَـى بـه، طهَّـر بـواطنَهم، وظَـواهرَهم، ونـوَّر سَـرائرَهم، وضـمَائرَهُم، وحقَقَهم بمزيدِ اقترَابه.

وأشـهَدُ أنَّ لَـا إلَـه إلَّـا اللهُ، وحـدَه لَـا شَـريكَ لَـه، المنْفـردُ بالألوهيَّـة، المتوحِّـدُ بالعزَّةِ، والعَظمَةِ الأزليَّةِ الأبديَّةِ، شهَادةً ترفعُ عنْ قائلهَا كثيفَ حجَابِه.

وأشْهدُ أنَّ محمَّدًا عبْدُه، ورسُولُه، وحبيبُه، وخليلُـه، مَـنْ هـوَ للأنبيَـاء عِقدٌ، وواسطَةٌ، وللمرسَلينَ إمَامٌ، وأهلُ رابطةٍ، فلَا يدْخلُ أحدٌ إلَّا منْ بابِـه، صَلَّى الله علَيه وسَلَّم، وعلَى آله وأصحَابه، ومَنْ أُضيفَ إليهِ، وشيعَته، وأتبَاعه، وأحزَابه، الَّـذين جعلَهم اللهُ مصدَراً لتلكَ الأفعَالِ الشَّريفة، وموردًا لتلكَ المرَاتبِ المنيفَةِ، فكانُوا يُعينُـون الضَّعيفَ، ويُغيثُونَ الملهُوفَ، ويُبلِّغونَ طالبَ الحقِّ جميعَ تطلَابِه، مَا منَّ اللهُ علَـى مـنْ شاءَ بمَا شَاءَ مِنْ تبْليغ آرَابِه، وتنفيسِ كرَبه، وأوصَابه.

وَبَعْدُ: فيقُولُ العبْدُ الفقِيرُ إلى رحمَةِ مَولَاه المتَجَلِّي عبدُ القَادرِ بنُ جلَـالِ الـدِّين بنِ شَمسِ الدِّين بنِ شهَابِ الدِّين بنِ محمَّدٍ بنِ أحمدَ بن عبدِ المحسِن المَحلِّي، سبطُ آل الصِّديق، جعلَه اللهُ معَ خيرِ الرَّفيقِ: إنَّ أول ما تُصرفُ إليه الهمَمُ، وأعلَم مَـا يُكتسـبُ ويُغتنمُ علْمُ النَّحو، الَّذي هو ميزانٌ لجميعِ العلُوم، ولَـا يُستغنَي عنْه في منطُوقٍ، ولَـا مفهُومٍ، إذْ به يحصُلُ استقامَة اللِّسانِ، وكَمال الكَلامِ، ويتمُّ به المقصُودُ والمرَامُ، كيفَ

لَا! وهو مِنَ العلُوم بمنزلَة الملح مِنَ الطعَام، مِنْ حيثُ الاحتيَاج إليه في كُلِّ مقَامٍ، وكانَ مِنْ أجلِّ المتبحِّرين فيه، وأعظَمِ مَنْ أفادَه لطالبيه، شيخُنا العَلَّامةُ، العمدَة الفهَّامةُ، شيخُ الإسلَام، بركَةُ الأنَامِ، الجامعُ بينَ المنقُولِ والمعقُولِ، الفَائزُ -إنْ شَاءَ اللهُ تعالى - في أعمَاله بالقبُولِ، مَنْ هو -إنْ شاءَ اللهُ تعالى - في الجنَانِ ثاو، سيدُنا ومولَانَا الشيخُ عبدُ الله المنيَاوي - رضيَ اللهُ تعالى عنْه، ورحمَه ونشَرَ علَى أسنَّةِ القبُولِ علمَه -، وكُنتُ ممنْ اجتمَعَ عليه، وتمتَّع بالنَّظر إليه، وجلَسَ للاسْتفهَام بينَ يديه، وتلقَّى هذَا العلمَ عنه، ونالَ ذلكَ القسمَ منهُ، فأمْلى عليَّ هذَا الإملَاءَ العظيمَ، الجامعَ لمعظَمِ الضَّوابطِ والتَّقسيمِ، والحدُود لهذَا الفنِّ الكريمِ، وذلكَ في سنة ثمان عشرةَ وألفٍ بعدَ الهجرَةِ النَّبوية.

ونسألُ اللهَ -تعالَى - الإخْلاصَ في القَولِ، والفعْلِ، والنيَّة، إنَّه -سبحَانَه وتعَالى - بكلِ خيرٍ كفيلٍ، وهوَ حسبُنا، ونعمَ الوكيلِ، ويحسُن أنْ يُلقبَ هذَا الكتابُ بـ: (النَّفحةِ الزَّكية في أصُولِ العربيَّةِ). قَالَ شيخُنَا المشَارُ إليهِ:

النَّحْويُّونَ لهمْ: كَلمَةٌ، وكَلَامٌ، وكَلِمٌ، وقَوْلٌ، ولفْظٌ، وصوْتٌ، ومفرَدٌ، ومركَّبٌ، ومُفيدٌ، وغيرُ مُفيدٍ، وموْضُوعٌ، ومُهْمَلٌ.

فالكَلمَةُ هي: القَولُ المفْردُ، كـ(زيْد)، والكَلَامُ: اللَّفْظُ المفيدُ، كـ(قَامَ زيدٌ)، والكَلمُ: مَا تَركَّبَ منْ ثلَاث كَلماتٍ، كـ(هلْ قامَ زيدٌ).

والقَولُ هو: اللَّفظُ الموضُوعُ، كـ(زيْد).

واللَّفظُ: الصَّوتُ المشتَملُ علَى بعضِ الحرُوفِ الهجَائيَّة.

والصَّوتُ: هواءٌ منبعثٌ بينَ قالعٍ ومقلُوعٍ، أوْ قارعٍ ومقْرُوعٍ، كـ(ضربِ البُندقيَّة).

والمفرَدُ في هذَا البَابِ: مَا لَا يدلُّ جزؤُه علَى جزءِ معنَاهُ، كـ(زيدٍ)، والمركَّبُ: مَا يدلُّ جزؤُه علَى جزْءِ معنَاه، كـ(غلامِ زيدٍ).

والمفيدُ: مَا أفادَ فَائدةً تامَّةً، يحسُنُ سكُوتُ المتكلِّم عليهَا، بحيثُ لَا يصيرُ السَّامعُ منتَظرًا لشَيءٍ آخر، سَواءٌ كانتْ معلُومةً، أوْ مجهُولَةً، كـ(قَامَ زيْدٌ)، أوْ (السَّماءُ فوقَنَا)، و(الأرضُ تَحتنَا)، و(النَّارُ حَاميةٌ)، و(الجزءُ أقلُّ مِنَ الكلِّ)، أوْ (أكبرُ منْه)، وغيرُ المفيدِ: مَا أفادَ فائدَةً نَاقصةً، كـ(إنْ قَامَ زيدٌ).

والوضْعُ: جعْلُ اللَّفظِ دليلًا علَى المعنَى كـ(زيدٍ)، والإهمَالُ: جَعلُ اللَّفظِ غيرَ دالٍ علَى المعنَى كـ(ديز)، مقلُوبُ (زيْد).

وهَذِه الاثنَا عَشَر محصُورةٌ بالاستقرَاء مِن النَّحويينَ في الاسمِ، والفعْلِ، والحرْفِ[1].

فالاسمُ: كلمَةٌ دلَّت علَى معنَى في نفسهَا، ولم تقترنْ بزمنٍ وضعاً[2]، وهو علَى ثلَاثةِ أقسَامٍ: ظَاهرٍ، وهُوَ: مَا دَلَّ بلَفْظِه وحرُوفِه عَلَى معنَاه. ومُضْمَرٍ، وهُوَ: ماكُنِّيَّ بِه عَنِ الظَّاهرِ اختصَارًا[3]، أوْ مَا دلَّ علَى متكلِّمٍ، أوْ مخاطَب، أوْ غَائبٍ[4]. ومبْهمٍ، وهو: مَا افتقَرَ في دلَالته إلى مُسمًّى، وإشارةٍ إليه[5].

---

(١) انظر: ابن الخباز، النهاية في شرح الكفاية ٦١/١، أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل ٢٢/١.

(٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٨١/١.

(٣) انظر: ابن خباز، توجيه اللمع ص ٣٠١، والشيخ خالد الأزهري، شرحه على متن الآجرومية ص١٨٥.

(٤) انظر: في تعريف الضمير: الشاطبي، المقاصد الشافية ٢٥٤/١.

(٥) انظر: الأبذي، الحدود في علم النحو ص٤٤١.

فالظَّاهرُ تسْعَةُ أنْواعٍ: [٨٠/أ] أربعَةٌ للمذكَّر، وأربعَةٌ للمؤنَّث، وواحدٌ منَ الأسمَاءِ الخمْسَة، والمضْمَرُ اثنَا عشَر: اثنَان للمُتكلِّم، وخَمسَةٌ للمُخَاطبِ، وخمسَةٌ للغَائبِ، والمبْهمُ: خمسَةٌ: اثنَانِ للمفرَدِ، واثنَانِ للمثَّنى، وواحدٌ للجمْعينِ.

أمثلَةُ ذلكَ: في الظَّاهرِ: زيْدٌ، زيدَانِ، زيدُونَ، زيُودٌ، هنْدٌ، هنْدانِ، هنْداتُ، هنُودٌ، أبُوكَ، وفي المضْمَر: أنَا، نحنُ، أنتَ، أنتِ، أنتُمَا، أنتُم، أنتُنَّ، هِي، هوَ، هُما، هُمْ، هُنَّ، وفي المبهَم: هَذَا، هَذِه، هَذَانِ، هَاتَانِ، هَؤُلاءِ.

والاسمَ لهُ علامَاتٌ في أوَّله، وعلَاماتٌ في آخرِه، وعَلامَاتٌ في حشْوهِ، وعلاماتٌ علَى ذاتِه، فالَّتي في أوَّله: الألفُ واللَّامُ، وحُروفُ النِّداءِ، وسَتأتي، وحُروفُ الخفضِ، وهيَ علَى قسمَينِ: قسمٌ يدْخُلُ عَلَى الظَّاهر، والمضْمَرِ، وهو: (مِنْ) للابتدَاء، و(إلى) للانتهَاء، و(عنْ) للمجَاوزة، و(علَى) للاسْتعلَاءِ، و(البَاءِ) للاسْتعَانةِ، و(في) للظَّرفيَّة، و(اللَّامُ) للمُلكِ، أو الاختصَاص، وقسمٌ يخْتصُّ بالظَّاهرِ، وهو: (رُبَّ) على النَّكرة للتَّقليل، و(الكَافُ) للتَّشْبيه، و(الواوُ) للقسَم، و(التَّاءُ) للجلَالة، أوْ الرَّحمن، أوْ ربِّي، أوْ ربّ الكعبَة، و(مُذ) و(مُنْذ) للزَّمان، و(خلَا)، و(عدَا)، و(حَاشَا) للاستثنَاءِ، و(حتَّى) للتَّدريج، والغَاية. ولَا تخفى الأمثلة.

والَّتي في آخِره: الخفضُ، وهيَ: الكسْرَةُ الَّتي يحدثُهَا عاملُ الجَرِّ، والتَّنوينُ، وهو: نُونٌ سَاكنةٌ تَلحقُ آخرَ الاسْم لفْظًا، لا خَطًا، ووقفًا، لَا وصْلاً، وهُوَ عَلَى أربَعَة أقسَامٍ: تَمْكينٍ، وتَنْكيرٍ، ومُقابلَةٍ، وعِوَضٍ، وياءُ النِّسبة.

والَّتي في حَشْوهِ: ياءُ التَّصغير، وألفُ التَّكسير.

والَّتي عَلَى ذَاته: الإسْنَادُ إليْه، وكونُه فاعلًا، أوْ مفعُولًا، أوْ مُبتَدأ، أوْ خَبرًا، أوْ حَالاً، أوْ تمييزاً، أوْ مضافاً إليه، أوْ نكرةً، أوْ مُعرَّفاً، أوْ نعتًا، أوْ ضميرًا، أوْ إشارةً، أوْ موصولاً.

والفعْلُ: كلمَةٌ دلتْ علَى معْنى في نفسهَا، واقترنتْ بزمنٍ وضعًا [١].

وأقسَامُه ثلَاثةٌ: مَاضٍ، ومُضَارعٌ، وأمرٌ، وسَيأتي بيَانُها، فالماضِي اثنَا عَشَرَ: اثنَانِ للمُتكَلِّمِ، وخمسَةٌ للمُخَاطَبِ، وخمْسَةٌ للغَائبِ، والمضَارعُ اثنَا عَشَرَ، كَذلكَ، والأمرُ خَمسَةٌ، ولَا يكُونُ إلَّا للمُخَاطبِ، واحدٌ للمُفرَدِ المذَكَّرِ، وَوَاحدٌ للمُفْردَة المؤنَّثة، وَوَاحدٌ لمثنَّاهمَا، وَوَاحدٌ لجمْعِ الذُّكُور، وَوَاحدٌ لجمْعِ الإنَاثِ.

أمْثلةُ ذَلكَ في الماضِي: ضَربْتُ، ضَربنَا، ضَربْتَ، ضَربْتِ، ضَربتُما، ضَربتُم، ضَربتُنّ، ضَرَبَ، ضَربَتْ، ضَربَا، ضَربُوا، ضَرَبْنَ، وفي المضَارع: أضْرِبُ، نَضْرِبُ، تَضْرِبُ، تَضْرِبينَ، تَضْرِبانِ، تَضْرِبُونَ، [٨٠/ب] تَضرِبْنَ، يَضْرِبُ، تَضربُ، يضْربان، يضْربُونَ، يضربْنَ، وفي الأمرِ: اضْربْ، اضْربي، اضْربَا، اضْربُوا، اضربْنَ، هذَا عندَ النَّحويين، وأمَّا عندَ الصَّرفيينَ: فالماضي أربعَةَ عشَرَ، والمضَارعُ أربعَةَ عشَرَ، والأمرُ ستَّةٌ، ويُقدِّمُونَ الغَائبَ، ثمَّ المخَاطبَ، ثمَّ المتَكلِّم، وسَيأتي الكَلامُ عَلَيه في مَوضعٍ آخَر.

والفعلُ له علاماتٌ، منهَا:

(قدْ) الحَرْفية، وتدخُلُ علَى الماضِي، والمضَارعِ، فإنْ دخلتْ علَى الماضِي كانتْ للتَّحقيقِ، نحو: {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ} (المؤمنون: ١)، وإنْ دخلتْ علَى المضَارعِ كانتْ للتَّقليلِ، نحوُ: (قدْ يجُودُ البخيلُ، ويصْدُقُ الكذُوبُ)، و(السِّين)، نحوُ: {سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ} ، (البقرة: ١٤٢)، و(سَوفَ)، نحوُ: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ} ، (الضحى: ٥)، و(تاء التَّأنيثِ) السَّاكنة، نحوُ: قامتْ هندُ، و(تاء الفَاعلِ) المتَحرِّكة، نحوُ: ضربتُ، و(نُون التَّوكيدِ) الثَّقيلة، نحو: { لَأَكِيدَنَّ} ، (الأنبياء: ٥٧)

(١) انظر: شرح المفصل ٨٣/١، وابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة ص١١٦، والحدود في علم النجو ص٤٤٠.

و{لَيُنْبَـذَنَّ} ، (الهمـزة: ٤)، والخفيفَـة، نحـوُ: {وَلَيَكُونًـا} ، (يوسـف: ٣٢)، و{لَنَسْفَعًا} ، (العلق: ١٥)، والطَّلَب بالصِّيغة معَ (ياء) المخَاطبة، نحوُ: (كُلي)، و(اشرَبي)، وما أشبَه ذلك، و(لنْ)، نحوُ: لنْ يقومَ، و(لمْ) نحوُ: {لَمْ يَلِدْ} ، (الإخلاص: ٣)، وحروفُ المضَارعةِ، نحوُ: (أقومُ)، و(نقُومُ)، و(يقُومُ)، و(تقُومُ).

والأصلُ في الاسمِ الإعرابُ، وقدْ يُبنَى، والأصْلُ في الفعْلِ البنَاءُ، وقدْ يُعربُ.

والحرفُ: ليسَ لهُ علَامةٌ، وكلُّهَا مَبنيٌّ، وهوَ: كلمَةٌ دلَّتْ علَى معْنى في غيرِهَا، لَا في نفسِها [١].

بَابُ الإعْرابِ

بكَسرِ الهمْزةِ، هو لغةً: التَّحسينُ، والتَّبيينُ، والتَّعبيرُ، يُقالُ: جَاريةٌ عرُوبةٌ، أيْ: حسنَاءُ، وأعرَبَ الرَّجلُ عمَّا في ضَميرِهِ، إذَا تكلَّم بمَا عندَه، وبيَّنه، وأعربتْ معدةُ البَعير إذَا تغيَّرت[٢].

واصطلَاحًا - علَى القولِ بأنَّه لفظيٌّ -: أثرٌ ظاهرٌ، أوْ مقدَّرٌ، يجلبُه العَاملُ في آخرِ الكلمَة [٣].

أوْ: مَا جيءَ به لبيَانِ مقتضَى العَاملِ منْ حركَةٍ، أوْ حرفٍ، أوْ سكُونٍ، أوْ حذفٍ.[٤]

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١/٥٠، فقد قال أبو حيان عن هذا الحد بأنه "أحسن ما قيل في حد الحرف".

(٢) انظر: الخليل بن أحمد، معجم العين ٢/١٢٨.

(٣) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك ١/٦٤، والسيوطي، همع الهوامع ١/٥٩.

(٤) انظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد ص٧، والحدود في علم النحو ص٤٤٩.

وعلَى القولِ بأنَّه معنَويٌّ: تغيُّرُ أواخرُ الكَلمِ؛ لاختلَافِ العَواملِ الدَّاخلةِ عليهَا، لفظًا، أوْ تقديرًا[١].

وسببُه: التَّركيبُ الإسنَادي[٢]، وفائدته: بيانُ الفَاعليَّةِ، والمفعُوليَّةِ، والإضَافةِ[٣]، وأنواعُه أربعةٌ: رفعٌ، ونصبٌ، في اسمٍ، وفعلٍ، وخفضٍ في اسمٍ، وجزمٍ في فعلٍ.

فالأسماءُ ترفعُ، وتُنصبُ، وتُخفضُ، ولَا تُجزمُ، نحْوُ: مَا أحسَنَ زيدٌ، بفتحِ (نونِ) أحسَنَ، ورفعِ (دالِ) زيدٍ، وبفتحِهَا ونصبِ (الدَّال)، وضمِهَا وجرِّ (الدَّال)، فـ(مَا) في الأولى: نافيةٌ، مهمَلةٌ، وفي الثَّانيةِ: تعجُبيَّةٌ، مبتَدأ في محلِ رفعٍ، وفي الثَّالثِة: استفهاميةٌ، مبتَدأ في محلِ رفعٍ.

والأفعَالُ تُرفعُ، وتُنصبُ، وتجزمُ، ولَا تُخفضُ، نحْوُ: لا تأكلِ السَّمَكَ وَتشرَب اللَّبنَ، [٨١/أ] بضمِّ (باءِ) تشْرَب، وفتحِهَا، وكسرِهَا، فـ(الوَاو) في الأوَّلِ (واوُ) الاسْتئنَافِ، وفي الثَّاني (واوُ) المعيَّةِ، وفي الثَّالثِ (واوُ) العطفِ[٤].

بَابُ معرفَة علامَاتِ الإعرَابِ

للرَّفعِ أربَعُ علامَاتٍ، وللنَّصبِ خمسُ علامَاتٍ، وللخَفضِ ثلَاثُ علامَاتٍ، وللجزْمِ علامتَانِ.

---

(١) انظر: الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو ص ٧.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١/٣٦.

(٣) انظر: أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو ص ٩٣، والتذييل والتكميل ١/١٢١.

(٤) انظر: أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٢١، وناظر الجيش، تمهيد القواعد ١/٢٣٠.

فللرفعِ الضَّمةُ في أربعَةِ مواضعَ، وتَنُوبُ (الوَاوُ) عنهَا في موضعَينِ، وتنوبُ (الألفُ) عنهَا في مَوضعٍ، وتنُوبُ (النُّونُ) عنهَا في مَوضِعٍ، فالضَّمَّةُ أصلٌ في الاسمِ المفْردِ، نحوُ: جاءَ زيدٌ، والفَتَى، والقَاضِي، وغُلامِي، وفي جمْع التَّكسير، نحوُ: جَاءَ الرِّجَالُ، والأسَارَى، والجوَارِي، وعبيدِي، وفي جمع المؤنثِ السَّالم، نحوُ: جاءتِ الهندَاتُ، وبنَاتٌ، وفي الفعلِ المضَارعِ الَّذي لم يتصلْ بآخره شَيء، كـ(يَضْربُ)، و(يخشَى)، و(يَغزُو)، و(يَرمِي).

وتنُوبُ (الواوُ) عنْها في جمع المذكَّرِ السَّالمِ، نحوُ: جاءَ الزيدُونَ، وفي الأسْماءِ الخمسَةِ، نَحْوُ؛ جاءَ أَبُوكَ، وأخُوكَ، وحمُوكَ، وفوك، وذُو مَال، وتنُوبُ (الألفُ) عنهَا في المثَّنى، نحوُ: جَاءَ الزَّيدَانِ، وتنُوبُ (النُّونُ) عنْهَا في الأفعَال الخمْسَة، نَحْوُ: همَا يَفعَلانِ، وأنتُما تَفعَلانِ، وهُم يَفعَلونَ، وأنتُم تَفعَلونَ، وأنتِ تَفعَلينَ.

والفتْحَةُ أصلٌ للنَّصبِ في ثلاثةِ مواضعَ: في الاسمِ المفْردِ، نَحْوُ: رأيتُ زيدًا، والفتَى، والقَاضِي، وغُلامِي، وجمعِ التَّكسيرِ، نحوُ: رأيتُ الرِّجالَ، والأسَارَى، والجَوارِي، وعَبيدِي، والفعلِ المضَارعِ إذَا دخلَ عليه نَاصبٌ، ولم يتصلْ بآخرِه شيءٌ، نحوُ: لنْ يضْربَ، ولنْ يخشَى، ولنْ يغزُوَ، ولنْ يرميَ.

وتنُوبُ (الألفُ) عنهَا في الأسمَاءِ الخمسَةِ، نحوُ: رأيتُ أباكَ، وأخَاكَ، ..إلخ، وتنُوبُ (الكسْرةُ) عنهَا في جمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ، نحوُ: رأيتُ الهنداتِ، وبنَاتٍ، وتنُوبُ (اليَاءُ) عنهَا في المثَّنى، نحوُ: رأيتُ الزَّيدَينِ كليهمَا، والهندَيْنِ كلتيْهمَا، وفي جمعِ المذكَّر السَّالمِ، نحوُ: رأيتُ الزَّيدِينَ، والأهلِينَ، والعَالِمِينَ، وينُوبُ حذفُ النُّون عنْها في الأفعَالِ الخمسَةِ، نحوُ: لنْ يفْعَلا، ولنْ تفْعَلا، ..إلخ.

و(الكسرَةُ) علامَةٌ للخفضِ في ثلاثةِ مواضِعَ: في الاسْمِ المفردِ المُنْصرفِ، نحوُ: مرَرتُ بزيدٍ، والفَتَى، والقَاضِي، وغُلامِي، وفي جمعِ التَّكسيرِ المنْصرفِ، نحوُ:

مرَرتُ بالرِّجال، والأسَارَى، والجوَاري، وعَبيدِي، وفي جمع المؤنَّثِ السَّالمِ، نحوُ: مرَرتُ بالهنْداتِ، وبنَاتي.

و(اليَاءُ) علامةٌ للخفضِ في ثَلاثةِ مواضعَ: في الأسمَاءِ الخمسَةِ، نحوُ: مرَرتُ بأبيكَ، وأخيكَ، ..إلخ، وفي المثنَّى، نحوُ: مرَرتُ بالزَّيدَينِ، والهنْدَينِ، وفي جمْعِ المذكَّرِ السَّالمِ، نحوُ: مرَرتُ بالزَّيدِينَ، والعُمَرينَ.

[٨١/ب] و(الفتْحةُ) علَامةٌ للخَفضِ في الاسمِ الَّذي لَا ينْصرفُ، وهوَ مَا كانَ فيه علَّتانِ منْ علَلٍ تسْعٍ، أوْ علَّةٌ تقُومُ مقامَ علَّتينِ، كـ: أحمدَ، فيه العَلَميَّةُ، ووزْنُ الفعْلِ، وإبْراهيمَ: العلميَّة، والعُجمَة، وفاطمَةَ: العلَميَّةُ، والتَّأنيثُ، وعُمَرَ: العلَميَّةُ، والعدْلُ، وعثمَانَ: العلَميَّةُ، وزيادَة الألفِ والنُّونِ، وأفضَلَ: الوصْفُ، ووزنُ الفعْلِ، وبعْلَبكَّ: العلَميَّةُ، والتَّركيبُ المزْجيّ، وسَكرانَ: الوصْفُ، وزيادَةُ الألفِ والنُّونِ، وأخرَ: الوصْفُ، والعدْلُ، ومسَاجدَ: صيغةُ منتَهَى الجمُوعِ، ومصَابيحَ: صيغَةُ منتهَى الجمُوعِ، وصحَراءَ: ألفُ التَّأنيثِ الممْدُودة، وحُبْلَى: ألف التأنيث المقصورة، بشَرطِ ألَّا تكُونَ فيه (ألْ)، ولمْ يُضفْ، بشرُوطٍ تُطلبُ في المطوَّلاتِ[1].

وللجَّزمِ علَامتَانِ: (السُّكونُ) في الفعْلِ المضَارع الصَّحيح الآخِرِ، نحوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (الإخلاص: ٣)، وحَذفُ الآخرِ عَلامَةٌ للجَّزم في الفعِل المضَارع المعتلِّ الآخر، نحوُ: لمْ يخشَ، ولمْ يغزُ، ولمْ يرمِ، وفي الأفعَالِ الخمْسَةِ، نحوُ: لمْ يفعَلَا، ولمْ تفعَلَا، ..إلخ.

---

(١) انظر: أحكام وضوابط منع الاسم من الصرف في المطولات النحوية: التذييل والتكميل ٥/١٥ -١٦٧، والمقاصد الشافية ٥/٥٧٥ -٧٠٠.

(فَصْلٌ)

الكَلماتُ المعرَبةُ ثمانيةُ أنوَاعٍ: الاسمُ المفرَدُ، وجمْعُ التَّكسيرِ، وجمْعُ المؤنَّثِ السَّالم، والفعْلُ المضَارعُ الَّذي لمْ يتَّصلْ بآخره شيءٌ، وهذِه الأربَعَةُ تُعربُ بالحركاتِ، والمثَّنى، وجمعُ المذكَّرِ السَّالمُ، والأسمَاءُ الخمسَةُ، والأفعَالُ الخمْسةُ، وهذِه الأربعَةُ تُعربُ بالحرُوفِ[1].

والكَلماتُ المبنيَّةُ ستَّةُ أنوَاعٍ: الضَّميرُ، والإشَارةُ، والموصُولُ، وأسمَاءُ الفعلِ، وأسمَاءُ الشَّرطِ، وأسمَاءُ الاستفهَامِ، إلَّا (أيْ) فمُعرَبةٌ.

وكلُّ واحدٍ منْ هَذهِ الأنوَاعِ -المعربَةُ والمبنيَّةُ - لهُ حدٌّ، وحُكمٌ.

فَحَدُّ المفرَدِ في هذَا البَابِ: مَا ليسَ مثَّنى، ولَا مجمُوعًا، ولَا مُلحقًا بهمَا، ولَا منَ الأسمَاءِ الخمْسَةِ، وحُكمُه: يرْفعُ بالضَّمَّة، ويُنصبُ بالفتْحةِ، ويُخفضُ بالكَسرَةِ إنْ كانَ منصرفًا، وبالفتْحةِ إنْ كانَ غيرَ منْصرفٍ.

وحَدُّ جمْعِ التَّكسيرِ: مَا تغيَّر بناءُ مفرَده بنقْصٍ، أوْ زيادَةٍ، أو تَغيُّر شكْلٍ، وحكمُه كالمفْردِ.

وحدُّ جمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ: مَا جُمعَ بألفٍ وتَاءٍ مَزيدتينِ[2]، وحُكمهُ: يرفَعُ بالضَّمةِ، وينصَبُ، ويخفَضُ بالكَسرةِ.

وحدُّ الفعلِ المضَارعِ: مَا دلَّ عَلى الحالِ، والاسْتقبَالِ، وحكمُ المعربِ منْه: يرْفعُ بالضَّمَّةِ، وينصَبُ بالفتْحةِ، ويجزَمُ بالسُّكونِ إنْ كانَ صحيحَ الآخرِ، وبحذفِ الآخرِ إنْ كانَ معتلًّا.

---

(١) على مذهب ابن مالك في الألفية ص ١١ -١٢، وشرح التسهيل ١/٤٣ -٥٠ -٥١.

(٢) انظر: المرادي، توضيح المقاصد ١/٣٣٩، وابن هشام، شرح شذور الذهب ص٤٨.

وحدُّ المثنَّى: اسمٌ دلَّ علَى اثنينِ، وأغنَى عنِ المتعَاطفينِ، صَالحًا للتَّجريدِ، وعطْفِ مثْلِه عليْه، وحُكمُه: يرفعُ بالألفِ[٨٢/أ]، ويُنصبُ، ويجرُّ بالياءِ، المفتُوحِ مَا قبلهَا، المكسُورِ مَا بعدهَا[١]، ويُلحقُ بالمثنَّى (كلَا)، و(كلتَا) إنْ أُضيفَا إلى الضَّميرِ، وإنْ أُضيفَا لظَاهرٍ أعربَا إعرابَ المقصُورِ، مثالُ الأوَّل: جَاءَ الزَّيدَانِ كلَاهمَا، ورأيتُ الزَّيدينِ كليْهمَا، ومَررتُ بالزَّيدينِ كليْهمِا، جَاءتِ المرأتَان كلتَاهُما، ورأيتُ المرأتينِ كلتيْهمَا، ومرَرتُ بالمرأتينِ كلتيهمَا، ومثَالُ الثَّاني: جَاءَ كلَا أخويكَ، وكلتَا أختيكَ، و(اثنَانِ) و(اثنتَانِ) بلا شرطٍ، وإنْ رُكِّبَا معَ (عشَرة)، مثَاله: جَاء اثنَانِ، واثنتَانِ، ورأيتُ اثنينِ، واثنتَينِ، ومررتُ باثنينِ، واثنتَينِ.

وحدُّ جمعِ المذكَّرِ السَّالمِ: اسمٌ دلَّ علَى أكثرِ منِ اثنَينِ[٢]، صَالحٌ للتَّجريدِ، وعطْفِ مثلِه علَيه، وحُكمُه: يُرفعُ بـ(الوَاو)، ويُنصبُ، ويجرُّ بـ(اليَاء)، المكسُورِ مَا قبلهَا، المفتُوحِ مَا بعدَها.

وحُكمُ الأسمَاءِ الخمسَةِ: تُرفعُ بـ(الوَاو)، وتُنصبُ بـ(الألفِ)، وتُخفضُ بـ(اليَاءِ)، بشرطِ أنْ تكونَ مُفردةً، مُكبرةً، مضَافةً لغيرِ (ياءِ) المتَكلِّم.

وحدُّ الأفعَالِ الخَمسَةِ: كلُّ فعلٍ مضَارعٍ اتَّصلَ به ضَميرُ اثنَينِ، أوْ ضَميرُ جمعِ ذُكورٍ، أوْ ضَميرُ المؤَنثةِ المخَاطبةِ، وحُكمُهَا: تُرفعُ بثبَاتِ (النُّونِ)، وتُنْصبُ وتُجزمُ بحذْفهَا، وسيأتي الكَلامُ علَى المبنيَّاتِ.

بَابُ الأفْعَالِ

الأَفعَالُ ثلَاثةٌ: مَاضٍ، ومضَارعٌ، وأمْرٌ، ولكُلِّ واحِدٍ حَدٌّ، وعَلامةٌ، وحُكمٌ، وصيغَةٌ، واشْتقَاقٌ.

---

(١) انظر: تمهيد القواعد ١/٣٤٦ -٣٥٠.

(٢) انظر: تسهيل الفوائد ص٢٦٧.

فحَدُّ الماضِي: مَا وقَعَ وانقَطَعَ، وحَسنَ معَه أمس [١].

وعَلَامتُه: أنْ يقبلَ (تاءَ) التَّأنيثِ السَّاكنةِ في آخره، و(تَاءَ) الفَاعلِ المتَحرِّكة – أيضا -.

وحُكمُه: البنَاءُ علَى الفتحِ، كـ(ضَربَ)، ويُبنى علَى الضَّم إذَا اتَّصلَ به (واوُ) الجمَاعة، كـ(ضربُوا)، ويُبنَى علَى السُّكونِ إذَا اتَّصل به ضَميرُ رفْعٍ متحرِّكٍ، كـ(ضَرَبْتُ)، وصيغَتُه اثنَتا عشَرة، اثنَتَان للمتَكلِّم، وخمسٌ للمخَاطبِ، وخَمسٌ للغَائبِ، وتقدَّمتِ الأمثلَةُ، واشْتقَاقُه من المصدَرِ[٢]، ومنه: (نعْمَ)، و(بئْسَ)، و(عَسَى)، و(ليسَ)، فـ(نعمَ) للمدْحِ، و(بئسْ) للذَّم، و(عسَى) للتَّرجي، و(ليسَ) للنَّفي.

وحَدُّ المضَارعِ: مَا دلَّ علَى الحالِ، والاستقبَال.

وعلَامتُه: مَا قَبِل (لمْ) في أوَّله، أوْ حرفًا منْ حُروفِ (أنيتُ)، أوْ(السِّين)، أو(سَوفَ).

وحكمُه: الإعْرابُ. ويبنَى علَى السُّكونِ إذَا اتَّصل به (نُونُ) الإنَاثِ، نحوُ: {يَتَرَبَّصْنَ}(البقرة: ٢٢٨)، وعلَى الفتحِ إذَا باشَرته نُونُ التَّوكيدِ الثَّقيلةُ، نحوُ: {لَأَكِيدَنَّ} (الأنبياء: ٥٧)، أوْ الخفيفَةُ، نحوُ: {لَنَسْفَعًا} ، (العلق: ١٥).

وصيغتَه كالماضِي، وتقَدَّمت الأمثلَة.

---

(١) انظر: تعريف الأبذي في الحدود في علم النحو ص٤٤١.

(٢) هذا قول البصريين والجمهور من المتقدمين والمتأخرين، والكوفيون يقولون بأن المصدر مشتق من الفعل، وفرع عليه. انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٩٠، وأبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين ص١٤٣.

ويُضمُّ أوَّلُه إنْ كانَ مَاضِيه رباعيًّا، نحوُ: (دَحرجَ)، (يُدَحرجُ)، (قَاتلَ)، (يُقاتلُ)، و(فرّحَ)، (يُفرّحُ)، ويُفتحُ إنْ زادَ،[٨٢/ب] نحوُ: (انقَطَعَ)، أو نَقصَ، نحوُ: (ضَربَ)، ويُفتحُ –أيضا - إنْ كانَ ماضيه ثُلاثيًا، نحوُ: (نَصرَ) (يَنصرُ)، أوْ خمَاسيًا، نحوُ: (انقَطعَ)، (يَنقطعُ)، أوْ سُداسيًا، نحوُ: (استَخرجَ)، (يَستخرجُ)، واشتقَاقُه منَ المصدَرِ.

وحدُّ الأمرِ: مَا دلَّ علَى الاستمْرارِ، نحوُ: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ}(الأحزاب: ١)، المرَادُ: المدَاومةُ، أوْ الاستقبَالِ، نحوُ: { قُمِ اللَّيْلَ}(المزمل: ٢)، يعْني في المستَقبلِ.

وعلَامتُه: أنْ يدلَّ علَى الطَّلب، ويَقبَلُ (ياءِ) المخَاطبة في آخرِه، نحو: كُلي، واشْربي، ومَا أشبهَ ذلكَ.

وحكمه: البنَاءُ علَى السُّكونِ إنْ كانَ صحيحَ الآخرِ، نحوُ: اضْربْ، وحذفِ آخرِه إنْ كانَ معتلَّ الآخر، نحوُ: اخشَ، وحذفِ النُّونِ إنْ كانَ منَ الأفعَال الخمسَة، نحوُ: اضربَا[1]، وصيغَتُه: خمسٌ للمخَاطبِ، وتقدَّمتِ الأمثلَةُ، والاشْتقَاقُ منَ المصدَرِ، ومنْهُ: هَاتِ، وتعالَ، لا (هلَّم) على الصحيح[2].

---

(١) على مذهب البصريين والجمهور في أن فعل الأمر معرب لا مبني، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه معرب، انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٧/٢، والتبيين عن مذاهب النحويين ص١٧٦.

(٢) انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ٢٣٠٥/٥.

نَواصبُ المضَارعِ علَى قسمينِ: قسمٌ ينصبُ بنفسِه، وهو أربعَةٌ: (أنْ)، و(لنْ)، و(إذن)، و(كيْ)، وقسمٌ ينصبُ بواسطةٍ، وهو ستَّةٌ، (لَامُ) كيْ، و(لَامُ) الجحُودِ، و(حتَّى)، و(فَاءُ) السَّببية، و(واوُ) المعيَّة، و(أوْ).(١)

مثالُ (أنْ) علَى طَريقِ الصَّرفِ: أنْ يَنصرَ، وأنْ ينصُرَا، وأنْ يَنصُروا، أنْ تنصُرَ، أنْ تنصُرَا، أنْ ينصُرْنَّ، أنْ تَنصُرَ، أن تَنْصُرا، أنْ تنصُرُوا، أنْ تنصُرِي، أنْ تنْصُرا، أن تنصُرْنَّ، أنْ أنصرَ، أن تنْصُرُونَا (٢).

(لنْ) علَى طَريقَ الصَّرف: لنْ يضْرِبَ، لنْ يَضربَا، لنْ يضْرِبُوا، لنْ تَضْربَ، لنْ تضرِبَا، لنْ يَضْرِبْنَ، لنْ تَضربَ، لنْ تَضربَا، لنْ تَضربُوا، لنْ تَضربِي، لنْ تَضربَا، لنْ تَضرِبْنَّ، لنْ أضربَ، لنْ نَضْربَ.

ومثالُ (إذَن) علَى طريقِ الصَّرفِ: إذَن يُكرَمَ، إذَن يُكرمَا، إذَن يكرَمُوا، إذَن تُكرَمَ، إذَن تُكرمَا، إذَن يكرَمْنَ، إذَن تُكرَمَ، إذَن تُكرمَا، إذَن تُكرمُوا، إذَن تُكرمِي، إذَن تُكرمَا، إذَن تُكرمَنْ، إذَن أُكرمَ، إذَن نُكرَمَ.

ومثَالُ (كيْ) علَى طريقِ الصَّرفِ: لكَي يأسَى، لكَي يَأسَيا، لكَي يأسَوا، لكَي تأسَى، لكَي تأسَيا، لكَي تأسِينَ، لكي تأسَى، لكيْ تأسَيا، لكيْ تأسَوا، لكي تأسَي، لكَي تأسَيَا، لكي تأسْينَ، لكي نأسَى، لكي نأسَو، وتأسى: أصلُها تأسو، فقلبت (الواوُ) ألفًا، وحذفتْ فصارتْ تأس، وتأسي أصلُها: تأسيي فقلبتْ (اليا)ء ألفًا، وحذفتْ، فصارتْ تأسي.

---

(١) انظر: الخلاف في ناصب المضارع بعد هذه الأدوات، الإنصاف في مسائل الخلاف٢/٤٥٢ - ٤٨٩، وشرح الرضي على الكافية ٢/٨٥٩.

(٢) طريقة المؤلف في التمثيل: يبدأ بالمذكر الغائب، ثم المؤنثة الغائبة، ثم المذكر المخاطب، ثم المؤنثة المخاطبة، ثم المتكلم مفردا ومجموعا، انظر تمثيله في الفقرة الخاصة بـ(لام) الجحود.

ومثَالُ (لَام) كيْ علَى طَريقِ الصَّرفِ: {لِيُبَيِّنَ} (النساء: ٢٦)، لِيُبينَا، لِيُبينُوا، {لِتُبَيِّنَ} (النحل: ٤٤)، لتُبينَا، ليُبيّنَ، {لتُبَينَ}[1]، لتُبينَا، لتُبينُوا، لتُبيني، لتُبينَا، لتُبيّنّ، لأبيِّنَ، لنُبينَ.

ومثَالُ (لَام) الجحُودِ علَى طَريقِ الصَّرفِ: مَا كانَ زيدٌ ليقُومَ، مَا كانَ الزَّيدانِ ليقُومَا، مَا كانَ الزَّيدُونَ [٨٣/أ] ليقُومُوا، مَا كانتْ هندٌ لتَقومَ، مَا كانتِ الهندَانِ لتَقُومَا، مَا كانتِ الهنداتُ ليقُمنَ، مَا كنتَ لتَقومَ، مَا كنتمَا لتَقومَا، مَا كنتُم لتَقومُوا، مَا كنتِ لتَقومِي، مَا كنتُمَا لتَقُومَا، مَا كنتنَّ لتَقمنَ، مَا كنتُ لأقُومَ، مَا كنَّا لنقُومَ.

ومثال (حَتَّى) علَى طريقِ الصَّرف: {حَتَّى يَرْجِعَ} (طه: ٩١)، حَتَّى يرجعَا، حَتَّى يرجعُوا، حَتَّى ترجعَ، حَتَّى تَرجعَا، حَتَّى يَرجعنَ، حَتَّى ترجعَ، حَتَّى تَرجعَا، حَتَّى يَرجعُوا، حَتَّى تَرجعِي، حَتَّى ترجعَا، حَتَّى ترجعْنَ، حَتَّى أرجعَ، حَتَّى نرجعَ.

ومثَالُ (فَاءِ) السَّببيَّة علَى طريقِ الصَّرف: لَا يُقضَى علَى زيدٍ فيمُوتَ، لَا يقضَى علَى الزَّيدَينِ فيموتَا، لَا يقضَى علَى الزيدِينَ فيموتُوا، لَا يقضَى علَى هندٍ فتمُوتَ، لَا يُقضَى علَى الهندَينِ فتمُوتَا، لَا يُقضَى علَى الهندَاتِ فيمُتنَ، لَا يُقضَى علَيكَ فتَمُوتَ، لَا يُقضَى عليكُمَا فتَمُوتَا، لَا يُقضَى عليكُم فتَمُوتُوا، لَا يُقضَى عليك فتَموتِي، لَا يُقضَى عليكُمَا فتَموتَا، لَا يُقضَى عليكنَّ فتَمُتنَ، لَا يُقضَى علَيَّ فأمُوتَ، لَا يُقضَى علينَا فنموتَ.

ومثَالُ (واوِ) المعيَّة علَى طريقِ الصَّرفِ: أُكْرِمُ زيدًا ويشْكُرَ، أُكرِمُ الزيدينِ ويشكُرَا، أُكرِمُ الزيدِينَ ويشْكرُوا، أُكرِمُ هندًا وتشكُرَ، أُكرِمُ الهندَينِ وتشكُرَا، أُكرِمُ

(١) سقطت من المؤلف، على طريقته في التمثيل بالصيغ الثلاث.

الهندَاتِ ويشكُرنَ، أُكرمُكَ وتشكُرَ، أُكرمُكَما وتشكُرَا، أُكرمُكُم وتشكُرُوا، أُكْرمُك وتشكُري، أُكرمُكُما وتشكُرَا، أُكرمُكنَّ وتَشكرن، أكرمْني وأشكرَ، أكرمْنا ونشكرَ.

ويشْترطُ في (الفَاءِ) و(الواوِ) أنْ يسبقَهمَا نَفيٌ محضٌ، أوْ طلبٌ بالفعلِ، وأنوَاعُ الطَّلب ثمَانيةٌ: الأمرُ، والنَّهيُ، والدُّعاءُ، والعرْضُ، والتَّحضيضُ، والتَّمني، والتَّرجي، والاستفهَامُ، وجمَعهَا بعضُهم في بيْتٍ، فَقَال:

مُرْ وَانْهَ وَادْعُ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمُ ... تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلاَ[1]

و(أوْ) معنَاهَا (إلَّا)، أو (إلى). مثال (إلَّا): لأقتلنَّ الكَافرَ أوْ يُسلمَ، معناه: إلَّا أنْ يسلمَ. ومثالُ (إلى): لألزمنَّك أوْ تقضِنِيَ حقِّي، معناه: إلى أنْ تقضيَني حقِّي.

مثال (إلَّا) علَى طريقِ الصَّرف: لأقتلنَّ الكَافرَ أوْ يُسلمَ، لأقتلنَّ الكافرَينِ أوْ يُسلمَا، لأقتُلنَّ الكَافرِينَ أوْ يُسلمُوا، لأقتلَنَّ الكَافرةَ أوْ تُسلمَ، لأقتلَنَّ الكَافرتينِ أوْ تُسلمَا، لأقتُلنَّ الكَافراتِ أوْ يُسلمنَ، لأقتُلنَّكَ أوْ تُسلمَ، لأقتلنَّكمَا أوْ تُسلمَا، لأقتلنَّكم أوْ تُسلمُوا، لأقتلنَّك أوْ تُسلِمي، لأقتلنَّكمَا أوْ تُسلمَا، لأقتلنَّكنَّ أوْ تُسلمنَ، لأقتلَنَّ نفْسي أوْ أسلمَ، لنقتُلنَّ نفُوسَنا أوْ نُسلمَ.

ومثَالُ [٨٣/ب] (إلى) علَى طريقِ الصَّرفِ: لألزمنَّه أوْ يقضيَني حقِّي، لألزمنَّهمَا أوْ يقضيانِ حقِّي، لألزمنَّهم أوْ يقضُوني حقِّي، لألزمنَّها أوْ تقضيَني حقِّي، لألزمنَّهماَ أو يقضيانِ حقِّي، لألزمنَّهنَّ أو يقضينّي حقِّي، لألزمنَّك أوْ تقضيني حقِّي، لألزمنَّكما أوْ تقضيانِي حقِّي، لألزمنَّكمْ أوْ تقضُوني حقِّي، لألزمنَّك[2] أوْ تقضيني حقِّي، لألزمنَّكمَا أوْ تقضيَاني حقِّي، لألزمنكنَّ أوْ تقضيننني حقِّي، لألزِمَنَّ نفْسي أوْ تقضيني حقِّي، لنَلزمنَّ نفوسَنا أوْ تقضينَا حقَّنا.

---

(١) انظر: الشيخ عبدالله الفاكهي، مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ص١١٤.

(٢) في المخطوط مكتوبة بالياء (لألزمنكي).

قوله: أوْ تقْضُوني حقِّي، أصلُه: تقضِيُوني حقِّي، فأخذنَ حركةَ الياءِ لما قبلهَا، ثمَّ حذفنَاهَا، فصَار: أوْ تقضُوني، وكذلكَ: أوْ تقضينَي.

الجَوازمُ علَى قسمَينِ: قسمٍ يجزمُ فعلًا واحدًا، وهو ستَّة: (لمْ)، و(لـمَّا)، و(ألمْ)، و(ألـمَّا)، و(لَامُ) الأمرِ والدُّعاءِ، و(لَا) في النَّهي والدُّعاء.

مثَالُ (لمْ) علَى طريقِ الصَّرف: لمْ ينْصُرْ، لمْ ينصُرَا، لمْ ينصُرُوا، لمْ تنصُرْ، لمْ تنصُرَا، لمْ ينصُرْنَّ، لمْ تنصُرْ، لمْ تنصُرَا، لمْ تنصُروا، لمْ تنصُري، لمْ تنصُرَا، لمْ تنصُرنَّ، لم أنصُرْ، لمْ ننصُرْ.

ومثَالُ (لـمَّا) علَى طريقِ الصَّرفِ: لـمَّا يضْربْ، لـمَّا يضْربَا، لـمَّا يضْربُوا، لـمَّا تضْربْ، لـمَّا تضْربَا، لـمَّا يضْربنَ، لـمَّا تضْربْ، لـمَّا تضربَا، لـمَّا تضربُوا، لـمَّا تضْربي، لـمَّا تضْربَا، لـمَّا تضْربنَ، لـمَّا أضْربْ، لـمَّا نضْربْ.

ومثَالُ (ألمْ) علَى طريقِ الصَّرفِ: ألمْ يشْرحْ، ألمْ يشْرحَا، ألمْ يشْرحُوا، ألمْ تشْـرحْ، ألمْ تشْـرحَا، ألمْ يشْـرَحْنَ، ألمْ تشْـرحْ، ألمْ تشْـرحَا، ألمْ تشْـرحُوا، ألمْ تشْرحِي، ألمْ تشْرَحَا، ألمْ تشْرحنَ، ألمْ أشرحْ، {أَلَمْ نَشْرَحْ} (الشرح: ١).

ومثَالُ (ألـمَّا) علَى طريقِ الصَّرفِ: ألـمَّا يأكلْ، ألـمَّا يأكلَا، ألـمَّا يأكلُوا، ألـمَّا تأكلْ، ألـمَّا تأكلَا، ألـمَّا يأكلْنَ، ألـمَّا تأكلْ، ألـمَّا تأكلَا، ألـمَّا تأكلُوا، ألـمَّا تأكلِي، ألـمَّا تأكلَا، ألـمَّا تأكلنَ، ألـمَّا أأكلْ، ألـمَّا نأكلْ.

ومثالُ (لامِ) الأمرِ علَى طريقِ الصَّرفِ: {لِيُنْفِقْ} (الطلاق: ٧)، ليُنفقَا، ليُنفقُوا، لتُنفقْ، لتُنفقَا، ليُنفقنَ، لتُنفقْ، لتُنفقَا، {لِتُنْفِقُوا} (محمد: ٣٨)، لتُنفقِي، لتُنفقَا، لتُنفقنَ، لأنْفقْ، لنُنفقْ.

ومثُـالُ (لَـام) الـدُّعَاء علَـى طريـقِ الصَّـرفِ: ﴿لِـيَقْضِ﴾ (الزخـرف: ٧٧)، ليقضـيا، {لْيَقْضُـوا} (الحـج: ٢٩)، لـتَقضِ، لتَقضـيَا، ليَقضـينَ، لـتَقضِ، لتَقضـيَا، لتَقضُوا، لتَقضِي، لتقضيَا، لتَقضينَ، لأقضِ، لنَقضِ.

ومثال (لَا) في النَّهي علَى طريق الصَّرف: لَا يُسرفْ، لَا يسرفَا، لَا يُسرفُوا، لَا تُسْرفْ، لَا تُسرفَا، لَا يُسرفن، لَا تُسرفْ، لَا تسرفا، {وَلَا تُسْرِفُوا} (الأنعام: ١٤١)، لَا تُسرفِي، لَا تُسرفَا، لَا تُسرفنَ، لَا أسْرفْ، لَا نُسرفْ.

[٨٤/أ] ومثَالُ (لَا) في الدُّعاء علَى طريقِ الصَّرفِ: لَا يؤاخذْ، لَا يؤاخذَا، لَا يؤاخذُوا، لَا تُؤاخذْ، لَا تؤاخذَا، لَا يؤاخذْنَ، لَا تُؤاخذْ، لَا تؤاخذَا، لَا تؤاخذُوا، لَا تُؤاخذِي، لَا تُؤاخذَا، لَا تُؤاخذنَ، لَا أؤاخذْ، لَا نُؤاخذْ.

وقسمٌ يجزمُ فعلَينِ، وهو أحدَ عشَر، يُسمَّى الأوَّلُ فعْل الشَّرطِ، والثَّاني جوابًا، وجزاءً.

وأدواتُ الشَّرط الَّتي تجزمُ فعلَين علَى ستَّةِ أقسَامٍ: (إنْ)، (وإذمَا): حرفانِ للتَّعليقِ، و(مَا) و(مَهمَا): حَرفانِ للتَّعليقِ فيمَا لَا يَعقِلُ، و(مَنْ): للتَّعليق فيمَنْ يَعقِلُ، و(مَتَى)، و(أيَّان): للتَّعليق في الزَّمانِ، و(أينَ)، و(أنَّى)، و(حيثُمَا): للتَّعليقِ في المكانِ، و(أيْ): للتَّعليقِ بحسبِ مَا تُضافُ إليه.

ولفعلِ الشَّرطِ وجَوابه أربَعُ حَالاتٍ: إنْ كانَا مضَارعينِ جُزمَ لفظُهمَا، وإنْ كانَا مَاضِيينِ جُزمَ محلُهمَا، وإنْ كانَ أحدٌ منْهمَا ماضيًا، والآخرُ مُضارعًا، فالماضِي يجزمُ محلَّه، والمضَارعُ يجزمُ لفظُه[1].

(١) المؤلف تابع ابن مالك في مسألة وقوع الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً. انظر: شرح التسهيل ٤/٩١.

وإنْ كانَ الجوابُ جملةً اسميَّةً نحوُ: {وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} (المائدة: ١٢٠)، أوْ طلبيَّةً، نحوُ: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي} (آل عمران: ٣١)، أو فعلُها جامدًا، أوْ مقترنًة بـ(قدْ)، نحوُ: إنْ قامَ زيدٌ فقدْ يقومُ عمرٌو، أو (السِّين)، نحوُ: إنْ قامَ زيدٌ فسيقُوم عمرٌو، أوْ (سوفَ)، نحوُ: إنْ قامَ زيدٌ فسَوفَ يقومُ عمرٌو، أو (ما) النَّافية، نحوُ: إنْ قامَ زيدٌ فمَا يقومُ عمرٌو، أوْ (لَا) النَّافية، نحوُ: إنْ قامَ زيدٌ فلَا يقومُ عمرٌو. وجَبَ اقترانهَا بـ(الفَاءِ) [١].

وتنُوبُ (إذَا) الفُجائيَّةُ عن (الفَاءِ) في الجملةِ الاسميَّة إذَا كانَ الجازمُ (إنْ)، نحوُ: {وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} (الروم: ٣٦)[٢].

بَابُ مَرفُوعاتِ الأسمَاءِ

المرفُوعاتُ سَبعَةٌ: الفَاعلُ، نحوُ: جَاءَ زيدٌ، ونَائبُه، نحوُ: ضُرِبَ زَيدٌ، بضمِّ (الضَّاد) وكسرِ (الرَّاءِ). والمبتدَأُ، وخبرُه، نحوُ: زيدٌ قائمٌ. واسمُ (كانَ)، وأخواتُها، نحوُ: كانَ زيدٌ قائمًا. وخَبرُ (إنَّ)، وأخَواتُها، نحوُ: إنّ زيدًا قائمٌ، والتَّابعُ للمرفُوعِ، وهوَ: النَّعتُ، نحوُ: جاءَ زيدٌ العَاقلُ، والعَطفُ، نحوُ: جاءَ زيدٌ وعمْرٌو، والتَّوكيدُ، نحوُ: جاءَ زيدٌ نفسُهُ، والبَدلُ، نحوُ: جاءَ زيدٌ أخوُكَ [٣].

فالفَاعلُ هو: الاسْمُ صريحًا، نحوُ: قامَ زيدٌ، أوْ تأويلًا، نحوُ: يعجبُني أنْ تقُومَ، أيْ: قيامُكَ، المسْندُ إليه فعلٌ، نحوُ: قامَ زيدٌ، أوْ شبْهُهُ، نحوُ: ضاربٌ زيدًا، وقعَ منهُ الفعلُ، نحوُ: قامَ زيدٌ، أوْ قامَ به، نحوُ: ماتَ زيدٌ، مقدَّمٌ، أوْ مقدمٌ عليه بالأصَالة، وأحكَامُهُ سبعَةٌ، وسيأتي الكَلامُ عليهَا.

---

(١) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب ١/١٨٣.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٤/٢١٣.

(٣) المؤلف في هذا العد والتقسيم تابع لابن آجروم الصنهاجي في متن الآجرومية ص١١.

وهو علَى قسمينِ، ظَاهرٌ، ومضْمرٌ، [٨٤/ب] فالظَّاهرُ يرفعُه الماضِي، نحوُ: قامَ زيدٌ، والمضَارعُ، نحوُ: يقُومُ زيدٌ، لَا الأمر، ومثلُ الظَّاهر الإشَارةُ، نحوُ: قامَ هذَا، والموصُولُ، نحوُ: قامَ الَّذي، والظَّاهرُ تسعَةُ أنواعٍ: أربعَةٌ للمذكَّر، وأربعَةٌ للمؤنَّثِ: مفردٌ، ومثنًّى، وجمعٌ سالمٍ، وجمعُ تكسِيرٍ، والتَّاسعُ من الأسْماءِ الخمسَةِ، الأمثلَةُ: زيدٌ، زيدَانِ، زيدُونَ، زيودٌ، هنْد، هنْدانِ، هنْدَات، هنُود، وأَبُوكَ، والفعل قامَ، أوْ يقُومُ في الكُلِّ.

والمضمَرُ -كمَا تقدَّمَ - علَى قسمينِ: متَّصلٌ، ومنفَصلٌ، وكلٌّ منهمَا اثنَا عشَر: اثنَان للمتكلِّم، وخمسَة للمخَاطبِ، وخمسَة للغَائبِ.

مثَالُ الماضِي المتَّصل: ضربْتُ، ضربْنَا، ضربْتَ، ضربْتِ، ضربتُمَا، ضربتُم، ضربتُنَّ، ضربَ، ضربتْ، ضربَا، ضربُوا، ضربن.

ومثَالُ الماضي المنفَصل: مَا ضربَ إلَّا أنا، مَا ضربَ إلَّا نحنُ، مَا ضربَ إلَّا أنتَ، مَا ضربَ إلَّا أنتِ، مَا ضَربَ إلَّا أنتُما، مَا ضَربَ إلَّا أنتُم، مَا ضربَ إلَّا أنتُنَّ، مَا ضربَ إلَّا هو، مَا ضربَ إلَّا هي، مَا ضربَ إلَّا همَا، مَا ضَربَ إلَّا هُم، مَا ضربَ إلَّا هُنَّ، إنَّما ضَربَ أنَا، إنَّما ضَربَ نحنُ، إنَّما ضربَ أنتَ، إنَّما ضَربَ أنتِ، إنَّما ضربَ أنتُمَا، إنَّما ضَربَ أنتُم، إنَّما ضَربَ أنتُنَّ، إنَّما ضَربَ هوَ، إنَّما ضَربَ هيَ، إنَّما ضَربَ هُما، إنَّما ضَربَ هُم، إنَّما ضَربَ هنَّ.

ومثَالُ المضَارعُ المتَّصلُ: أضْربُ، نضْربُ، تضْربُ، تضْربينَ، تضربَانِ، تضربُونَ، تضْرِبْنَ، يضْربُ، تضْربُ، يضْربَان، يضْربُونَ، يضْربْنَ.

ومثَالُ المضَارعُ المنفصلُ: مَا يَضربُ إلَّا أنَا، مَا يَضربُ إلَّا نحنُ، مَا يضربُ إلَّا أنتَ، مَا يَضربُ إلَّا أنتِ، مَا يَضربُ إلَّا أنتُما، مَا يَضربُ إلَّا أنتم، مَا يَضربُ إلَّا أنتنّ، مَا يَضربُ إلَّا هو، مَا يَضربُ إلَّا هي، مَا يضربُ إلَّا همَا، مَا يَضربُ إلَّا هم، مَا يَضربُ

إلَّا هنّ، إنَّما يَضربُ أنَا، إنَّما يَضربُ نحنُ، إنَّما يَضربُ أنتَ، إنَّما يضربُ أنتِ، إنَّما يَضربُ أنتمَا، إنَّما يَضربُ أنتُم، إنَّما يَضربُ أنتنّ، إنَّما يَضربُ هو، إنَّما يَضربُ هيَ، إنَّما يضربُ همَا، إنَّما يَضربُ هُم، إنَّما يَضربُ هنَّ.

أحكامُ الفَاعلِ سبعَةٌ: كونُهُ عمدَة، يلي عَاملَه، متأخرًا عنْ عَاملِه، مرفُوعًا، عامِلُه يذكَّرُ ويؤنَّثُ لأجلِه، جَوازًا، أوْ وُجُوبًا[1].

ولَا يُحذفُ إلَّا في أربعِ صوَرٍ: الأولَى: مَا قامَ إلَّا زيدٌ، أصلُه: مَا قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ.

الثَّانيةُ: {قُضِيَ الْأَمْرُ} (يوسف: ٤١)، أصلُه: قضَى اللهُ الأمرَ.

الثَّالثةُ: فَاعلُ المصدَرِ، كقَولِه –تعالى -: {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا} (البلد: ١٤ -١٥)، أصلُه: إطعَامُ يتيمٍ.

الرَّابعةُ: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} (مريم: ٣٨)، أيْ: (بهم)، أصلُه: أسمعْ بهمْ أنتَ.

حدُّ الضَّميرِ المتَّصلِ هُو الَّذي لَا يُبتدأ به[2]، ولَا يلِي (إلَّا) في الاختيَارِ، وحدُّ المنفصِلِ [٨٥/أ] بعكسِه، والمتَّصلُ: مرفُوعٌ، ومنصُوبٌ، ومجرُورٌ، والمنفَصلُ: مرفُوعٌ، ومنْصُوبُ، وكلٌّ منَ الخمسَةِ اثنَا عشَر، فجملَة الضَّمائرِ ستُونَ.

والفَاعلُ المضْمرُ يُضمرُ في الماضي جَوازًا، وفي الوَصف، والمضَارعُ إذَا بُدئ بـ(الهمْزَةِ)، أوْ (النُّونِ)، أوْ (التَّاءِ)، وكانتْ للمخَاطبِ وجوبًا، وإنْ كانتْ للمؤنَّثةِ الغَائبةِ جوازًا، وحَاصلُه: إنْ حلَّ الظَّاهرُ محلّه كانَ مسْتترًا جوازًا، وإلَّا وجُوبًا.

---

(١) انظر: تفصيل أحكام الفاعل في أوضح المسالك ١/٧٨.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ١/٨٩.

ويستثنَى منَ الماضِي: (نعْمَ)، و(بئسَ)، و(خَلَا)، و(عَدَا)، و(حَاشَا)، وفعلُ التَّعجُّبِ[1].

فَصلٌ

يُحذفُ الفَاعل لغَرضٍ منَ الأغْراضِ: للشَّرفِ، أوْ الخسَّةِ، أوْ العلْمِ بهِ، أوْ الجهلِ، أوْ الإبهَامِ، أوْ السَّجع، وينُوبُ عنهُ المفعُولُ به، إنْ وُجدَ[2]، وإلَّا فَالمصدَرُ، أوْ الظَّرفُ، أوْ الجارُّ والمجرُورُ، ويُعطَى أحكَامَ الفَاعلِ السَّبعةَ، ويبقَى الفعلُ معَ الفاعلِ علَى أصلِهِ، ويُغيرُ معَ النَّائبِ، فإنْ كانَ الفعلُ ماضيًا ضُمَّ أوَّله، وكُسرَ مَا قبَل آخرِه، حقيقَةً، أوْ تقدِيرًا، وإنْ كَانَ مضَارعًا ضُمَّ أوَّلُه، وفُتِحَ مَا قبلَ آخرِهِ، حقيقَةً، أوْ تقديرًا.

وهُوَ علَى قسْمينِ: ظَاهرٌ، ومضْمَرٌ، فالظَّاهرُ نحو: ضُربَ زيدٌ، ويُضربُ زيدٌ، والمضْمرُ نحو: ضُربتُ، وضُربنَا، وضُربتَ، وضُربتِ، وضُربتُمَا، وضُربتُم، وضُربتنّ، وضُربا، وضربتْ، وضُربا، وضُربُوا، وضُربنَ، أوْ مَا ضُربَ إلَّا أنَا، مَا ضُربَ إلَّا نحنُ، مَا ضُربَ إلَّا أنتَ، مَا ضُربَ إلَّا أنتِ، مَا ضُربَ إلَّا أنتمَا، مَا ضُربَ إلَّا أنتم، مَا ضُربَ إلَّا أنتُنَّ، مَا ضُربَ إلَّا هُو، مَا ضُربَ إلَّا هيَ، مَا ضُربَ إلَّا همَا، مَا ضُربَ إلَّا هُم، مَا ضُربَ إلَّا هُنَّ، بضمِّ الضَّادِ، وكسرِ الرَّاءِ في الجميع.

وأُضربُ، ونُضربُ، وتُضربُ، وتُضربينَ، وتُضربانِ، وتُضربُونَ، وتُضربْنَّ، ويُضربُ، وتُضربُ، ويُضربانِ، ويُضربُونَ، ويُضْرَبْنَ، بضمِّ الأوَّل، وفتْحِ الثَّالثِ في الجميع.

---

(١) انظر أوضح المسالك ١/١٠٣، وهمع الهوامع ١/٢٤٤.

(٢) هذا مذهب البصريين والجمهور، وأجاز الكوفيون إنابة غير المفعول به مع وجوده، انظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص٢٧١، وشرح التسهيل ٢/١٢٨.

بَابُ المبتَدَأِ والخَبَرِ

المبتدَأُ هوَ: الاسْمُ – صريحًا، أوْ تَأويلًا -، العَاري عنِ العَواملِ اللَّفظيَّة غيرِ الزَّائدة للإسنَادِ.

والابتدَاءُ: اهتمَامُكَ بالشَّيءِ وجعلُكَ إيَّاهُ أولًا لِثَانٍ[1].

وهوَ علَى قسمَينِ: ظَاهِرٌ، ومضْمَرٌ، فالظَّاهرُ: زيدٌ، زيدَانِ، زيدُونَ، زيُودٌ، هندٌ، هندَانِ، هندَاتٍ، هنُودٌ، أبو زيْد، هذَا، الَّذي، في الدَّارِ، ويشْترطُ أنْ يُطابقَ المبتدَأُ الخبرَ، إلَّا في (فعيل)، كـ(ظَهير) ، ويُشترطُ ألَّا يُبتدَأ بالنَّكرةِ إلَّا بمسوِّغٍ، والمسوِّغُات نَيفٌ وثلاثُونَ، كلّها تَرجعُ إلى الخصُوصِ، أوْ [٨٥/ب] العُمومِ[2]، والمضْمرُ: مَا دلَّ علَى متَكلِّمٍ، أوْ مخَاطبٍ، أوْ غَائبٍ، كمَا تقدَّم.

والخبرُ هوَ: الجزْءُ المتمُّ الفَائدةَ معَ المبتدَأ[3]، وهوَ علَى قسْمينِ: مفْردٌ، وغيرُ مُفْردٍ.

والمفردُ في هذَا البابِ: مَا ليسَ جمْلةً، ولَا شبهُهَا، وشبهُهَا: الظَّرفُ، والجارُ والمجرُورُ المتَّصلُ، فإنّ الخبرَ محذُوفٌ، تقدِيرُه: كائنٌ، أوْ ثابتٌ[4]، والجمْلةُ هي الفعلُ معَ فاعلِه، والمبتَدَأ معَ خبرِه.

وإذَا وقَعَ الخبرُ جُملةً لَا بُدَّ لَه مِنْ رابطٍ، والرَّوابطُ أربعَةٌ: الضَّميرُ، والإشَارةُ، وإعَادةُ المبتدَأ بلفْظه، و(ألْ).

---

(١) انظر: شرح الرضي ١/٢٤٨، وشرح المفصل ١/٢٢٣.

(٢) انظر: شرح الرضي ١/٢٥٨ -٢٥٩.

(٣) ابن مالك في الألفية: والخبر الجزء المتم الفائدة ... كالله بر والأيادي شاهدة. انظر: شرح ابن عقيل١/٢٠١.

(٤) انظر: شرح الرضي ١/٢٧٧، وتسهيل الفوائد ص ٤٩.

وتَقـدِيمُ الخـبرِ علَـى المبتـدَأ جَـوازًا، أوْ وجُوبًـا[١]، وحـذفُ المبتـدَأ، أوْ الخـبرِ جوازًا، أوْ وجُوبًا[٢]، وحَذفُ المبتدَأ والخبرِ جوازًا، أوْ وجُوبًا[٣]، وتَعـدُّد المبتـدَأ والخـبرِ وجُوبًا، أوْ جَوازًا[٤].

بَابُ العَواملِ الدَّاخلَة علَى المبتَدأ والخبَر

وهيَ: (كَانَ) وأخَواتُها، و(إنَّ) وأخَواتُها، و(ظَنَنْتُ) وأخَواتُها.

فـ(كَانَ) وأخَواتُهـا: تَرفَـعُ الاسـمَ وتَنصـبُ الخـبرَ، و(إنَّ) وأخَواتُهـا: تَنصـبُ الاسمَ وتَرفعُ الخبرَ، و(ظَنَنْتُ) وأخَواتُها: تنصبُهُمَا.

فأمَّـا (كَـانَ) وأخَواتُهـا فثَلاثَـةَ عشَـرَ فعْلًـا، وهـي: كَـانَ، وأمْسَـى، وأصـبَحَ، وأضحَى، وظلَّ وباتَ، وصارَ، وليسَ، وهذه الثَّمانيةُ تعمـلُ، وإنْ لمْ يتقـدمْها نفـيٌ، وزالَ، وانفَكَ، وفتئَ، وبرحَ تعملُ بشرطِ أنْ يسبقَها نفـيٌ، أو شـبهُه، ودامَ بشـرطِ أنْ يسبقَها (ما) الظَّرفية المصدَرية.

و(ليسَ)، و(دامَ): مالهمَا إلَّا الماضِي، وما بينهمَا مـاضٍ، والسَّـبعةُ الَّـتي قبـلَ (ليسَ) لها الماضِي، والمضَارعُ، والأمرُ.

وهذَا البَابُ يأتي تامًا، وناقصًا، تامًا: وهو الَّذي يكتَفـي بمرفُوعـه، وناقصًـا: وهو الَّذي لَا يكتَفي بمرفُوعه، وهي ثَلَاثةٌ: (ليسَ)، و(زالَ)، و(فتئَ).

---

(١) انظر: حالات وجوب التقديم، وحالات وجوب التأخير في المقاصد الشافية ٢/٥٣ -٩٠.

(٢) انظر: شرح الرضي ١/٣١١، وشرح المفصل ١/٢٢٣.

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٢/٩٨ -٩٩.

(٤) انظر: شرح الرضي ١/٣٠١.

وكلّها يجوز تقديم خبرها على اسمها، نحو: كان قائما زيدٌ، وعليها، نحو: قائمًا كانَ زيدٌ، إلَّا في (دامَ)، و(ليسَ)[1].

وإذَا قُدِّم اسمُها عليها أُعربَ مبتدأ، وخبره(كان) واسمها، وخبرُهَا خبرُ المبتدَأ للمبتَدأ.

ويجوزُ زيادةُ (كانَ) بلفظِ الماضي بينَ المبتدَأ والخَبَر، أو الفعْل والفَاعِل، ويجوزُ حذفُ نونها في المضَارع المجزُوم، الَّذي لم يله ساكنٌ، ولَا ضميرُ نصبٍ، ويجوزُ حذفُها وحدها، ويعوضُ عنهَا (مَا)[2] ، ويجوزُ حذفُها معَ اسمِهَا، أوْ خبرِهَا[3]، ويكثر بعد (إنْ)، و(لوْ)، نحو: (إنْ خيرًا فخيرٌ)[4]، وقوله: (التمسْ ولوْ خاتمًا منْ حديدٍ) [5].

وأمَّا (إنَّ) وأخَواتُها فإنَّها تَنصبُ الاسمَ، وترفعُ الخبرَ، [٨٦/أ] بشرطِ ألَّا تقترنَ بـ(مَا) النَّافية، وهي: (إنَّ) بكسرِ الهمزَة، و(أنَّ) بفتحهَا، وهمَّا للتَّوكيدِ، و(كَأنَّ) للتَّشبيه، و(لكنَّ) -بتشديدِ النُّون فيهَا، ومَا قبلهَا - للاستدرَاك، و(ليتَ) للتَّمني، و(لعلَّ) للتَّرجي، والتَّوقع. ولَا يجوزُ تقديمُ خبرِهَا علَى اسمِها إلَّا إذَا كانَ ظرفًا، أو جَارًا ومجرورًا، ولَا يتقدَّمُ خبرُهَا عليهَا مطلقًا.

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٢/ ١٧٠ -١٧٧.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١/ ٢٥٧.

(٣) حذف (كان) مع اسمها كثير ورد على لسان العرب كما مثل المؤلف، أما حذفها مع الخبر وبقاء الاسم فضعيف. انظر: التذييل والتكميل ٤/ ٢٥١.

(٤) من أمثلة سيبويه في الكتاب /٢٥٨، وابن السراج في أصول النحو٢/ ٢٣٢، والزمخشري في المفصل ص١٠٣.

(٥) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب السلطان ولي، حديث سهل بن سعد رقم ٥١٣٥.

وإذَا خُففتْ (إنَّ) المكسورةُ الهمزةِ يقلُّ عملُها، وإذَا خُففتْ (لكنَّ) أهملتُ، وإذَا خُففتْ (أنَّ) المفتُوحةُ الهمزةُ، أوْ (كأنَّ) عملتْ[1]، وَيجبُ كسرُ (إنَّ) في صوَرٍ، ويجبُ فتحُها في صورٍ، ويجوزُ الاثنانِ في صُورٍ تُطلبُ من المطوَّلاتِ[2]، انتَهى.

مثالُ (إنَّ): إنَّ زيدًا قَائمٌ، إنَّ الزَّيدَينِ قائمَانِ، إنَّ الزَّيدِينَ قَائمونَ، إنَّ الزِّيودَ قُوّمٌ، إنَّ هندًا قائمَةٌ، إنَّ الهندَينِ قائمتَانِ، إنَّ الهنْداتِ قائمَاتٌ، إنَّ الهنُودَ قوَّمٌ، إنَّ أبَا زيدٍ قَائمٌ، إنَّ هذَا الَّذي في الدَّار قَائمٌ، إنَّي قَائمٌ، إنَّا قَائمُونَ، إنَّكَ قَائمٌ، إنَّكِ قَائمةٌ، إنَّكمَا قَائمَانِ، أوْ قائمَتانِ، إنَّكمْ قَائِمونَ، إنَّكنّ قَائماتٌ، إنَّه قَائمٌ، إنَّها قائمةٌ، إنَّهما قَائمَانِ، أوْ قَائمتَانِ، إنَّهم قَائِمونَ، إنَّهنَّ قائمَاتٌ، وقسْ علَيه البَاقِي.

والتَّوكيدُ: رفْعُ الشَّك عنِ النِّسبةِ، و(أنَّ) المفتُوحَة تُسبكُ بمصْدرٍ، ويَطلُبهَا عَاملٌ، بخلَافِ المكسُورةِ، والتَّشبيهُ: مُشَاركةُ أمرٍ لأمْرٍ في معْنَى، والاسْتدرَاكُ: رَفعُ مَا يُتوهمُ ثُبوته، أوْ نَفيهُ، والتَّمني: طَلبُ مَا لَا طَمعَ فيهِ، أوْ فيهِ عُسرٌ، والتَّرجي: طلَبُ المحبُوبِ، والتَّوقعُ: طلَبُ المكرُوه.

والثَّالثُ من النَّواسخ: (ظننتُ) وأخوَاتها: منهْا أربعٌ للظَّنِّ، وهي: (ظننتُ)، و(حسبتُ)، و(خلْتُ)، و(زعمتُ)، وثلاثٌ للِيقينِ، وهي: (رأيتُ) و(علمتُ)، و(وجدتُ)، واثنَتان للتَّحويلِ والانتقَالِ، وهمَا: (اتخذتُ)، و(جعلتُ). وليس منه (سمعت)[3].

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٢/٣٩٧ -٤٠٨.

(٢) انظر: شرح الرضي ٢/١٢٥٤، وشرح المفصل ٤/٥٢٧، والمقاصد الشافية ٢/٣١٧.

(٣) على مذهب الجمهور في أن (سمعت) لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد، وذهب الأخفش، والفارسي، وابن بابشاذ، وابن مالك، وابن الضائع، وابن أبي الربيع، وابن عصفور إلى =

وهَذه الأفعَالُ تعملُ وإنْ لمْ تتقدمْ، فإنْ تقدمتْ وجبَ إعمَالها، وإنْ تأخرتْ ترجَّحَ إلغَاؤها، وإنْ توسطتْ جازَ إعمَالُها، وإلغَاؤها[١]، وغيرُ الماضي كَالماضي.

وهذه الأفعَالُ تسمَّى أفعالَ القلوب، ومنها: (دَرَى)، و(هبْ)، و(تعلَّم).

وهذه الأفعالُ تنصبُ مفعولينِ أصلُهما المبتدأ والخبر، بشرط ألَّا يكونَ هناكَ مُعلِّقٌ، والتعليق: إبطالُ العمَل لفظًا وإبقاؤه محلًّا، والمُعلِّقُ (لام) الابتداءِ، وأدواتُ النَّفي، والاستفهَام[٢]، مثاله: {لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى} (الكهف: ١٢).

ويُلحقُ بهذَا البَابِ: (أتقُولُ زيدًا قَائمًا) [٣]، وأمَّا (أعطَى)، و(كَسَى) فينصبَان مفعُولين، ليس أصلُهمَا المبتدأ والخبَر، [٨٦/ب] ولَا تخفَى الأمثِلَةُ.

بابُ النَّعتِ

هو: التَّابعُ المشْتقُ بالفِعلِ، أوْ القوةِ، الموضحُ في المعارفِ، المخَصصُ في النَّكراتِ[٤]، وهوَ علَى قسمينِ: حقيقيّ، وسَبَبيّ. فالحقيقي: مَا رفعَ ضميرًا مستترًا، ويتبعُ منعوتَه في أربعةٍ منْ عشرةٍ: واحدٍ منْ وجُوهِ الإعْرابِ، وهو: الرَّفعُ، والنَّصبُ، والخفْضُ، وواحدٍ منَ الإفْرادِ، والتَّثنيةِ والجمْعِ، ووَاحدٍ منَ التَّعريفِ، والتَّنكيرِ، وواحدٍ منَ التَّأنيثِ، والتَّذكيرِ.

=

أنها تنصب مفعولين، نحو: (سمعت زيدا يتكلم) انظر تفصيل الخلاف في المسألة في التذييل والتكميل ٤٦/٦ -٥١.

(١) انظر: المقاصد الشافية ٤٦٨/٢.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٥١/٢ -٥٣.

(٣) انظر: شرح الرضي ١٠٢١/٢، وتمهيد القواعد ١٥٤٢/٣ -١٥٤٣.

(٤) تعريف المؤلف مأخوذ من نص الشيخ خالد الأزهري في المقدمة الأزهرية وشرحها ص ٢١٨.

وإنْ كانَ سببيًا يتبعُ منعوتَه في اثنينِ منْ خمْسةٍ: واحدٍ منْ وجوه الإعرابِ، وواحدٍ من التَّعريف، والتنكير[١].

مثالٌ للحَقيقيّ: جاءَ زيدٌ العاقلُ، ومثالُ السببيّ: جاءَ زيدٌ العاقلُ أبوهُ.

والمعَارفُ سبْعةٌ: الضَّميرُ، والعَلمُ، والإشَارةُ، والموصُولُ، ومَا فيه (ألْ) المعرِفة، ومَا أضيفَ إلى واحدٍ منْ هذه الخمْسةِ، والمنَادى المقصُود بالنِّداءِ[٢].

فالضَّميرُ مَا دلَّ علَى متَكلمٍ، أوْ مخاطبٍ، أوْ غائبٍ، وهوَ علَى قسمَين: متَّصلٍ، ومنْفصلٍ.

فالمتَّصلُ: مرفُوعٌ، ومنْصوبٌ، ومخْفوضٌ، والمنْفصلُ: مرْفوعٌ، ومنْصوبٌ.

وكُلٌ منَ الخمْسة اثنَا عَشر: اثنَانِ للمتَكلِّم، وخمْسةٌ للمخَاطبِ، وخمسَةٌ للغَائبِ، وكلُّه مبنيّ، نحْوُ: ضربْتُ، وفروعه، مرفوعٌ متَّصلٌ، وضربَني، وَفرُوعه، منصوبٌ متَّصلٌ، وغلامي، وفروعه، مجرُورٌ متَّصلٌ، و(أنَا) وفروعه، مرفُوعٌ منْفصلٌ، و(إياي) وفرُوعهُ، منْصُوبٌ منْفصلٌ.

والعَلَمُ: مَا وُضعَ علَى واحدٍ بعينِه، غيرُ متنَاولٍ ما أشبهَه بوضْعٍ واحدٍ[٣].

وهو علَى قسمَين: علمِ شخصٍ، كـ(زيْدٍ)، وعلمِ جنسٍ، كـ(أسَامة)، وكلٌّ منهمَا: اسمٌ، ولقبٌ، وكنيةٌ، فاللَّقبُ: مَا أشعرَ بمدْحٍ أوْ ذمٍّ، والكنيةُ: مَا صُدِّر بـ(أبٍ)، أوْ (أمٍ)، أوْ (ابنٍ) أوْ (بنت).

---

(١) انظر: شرح الرضي ١/٩٨٧، وشرح المفصل ٢/٢٤٤.

(٢) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ١/٢٢٢، وهمع الهوامع ١/٢١٩.

(٣) انظر: تعريف العلم عند الزمخشري في المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٣، وابن الحاجب في الأمالي النحوية ٢/٥٣٨.

وإذَا اجتمعَ الاسمُ واللَّقب تقدَّم الاسمُ علَى اللَّقب، وإذَا اجتَمعتِ الكنيةُ والاسمُ، أوْ الكنيةُ واللَّقبُ تَقدَّم مَا شاءَ، وإنْ كانا مفردَين كـ(سعيدِ كرزٍ)، تجوزُ الإضَافةُ والتَّبعيةُ[1]، وإنْ كانا مركبين، أوْ أحدٌ منهمَا تتعينَ التَّبعية، علَى أنَّه بدلٌ، أوْ عطفُ بيانٍ، ويجوزُ القطعُ إلى الرَّفع، أوْ إلى النَّصبِ إذَا عُلمَ المنعُوتُ.

اسمُ الإشَارَةِ : مَا دلَّ علَى إشَارةٍ، ومُشارٍ إليه[2]، وألفَاظُه أربعَة عَشرَ: (ذَا) للمفْردِ المذكَّرِ، وللمفْردَةِ المؤنثةِ عَشرَةُ ألفَاظٍ: (ذِي)، (ذِهْ)، (ذِهِ)، (هِي)، (ذاتْ)، (تِ)، (تِهِ)، (تهْ)، (تهي)، (تا).

والمثنَّى المذكَّرُ والمؤنَّثُ: (ذان)، و(تان) بـ(الألفِ) رفعًا، وبـ(اليَاءِ) نصبًا، وجرًا، وهمَا مبنيَّانِ علَى صورَةِ المعرَبِ، ويجوزُ تشديدُ نونهِمَا، ولجمعِ المذكَّرِ والمؤنَّثِ: (هؤلاءِ)، [٨٧/أ] ويجوز فيه المدُّ، والقصْرُ.

والمشَارُ إليه إمَّا: بعيدٌ، أوْ متوسِّطٌ، أوْ قريبٌ، فـ(اللَّامُ) للبعيدِ، و(الكَافُ) للمتوسطِ، و(هاءُ) التَّنبيه للقريبِ، و(اللَّامُ) لا تُجاءُ معَ (هاءِ) التَّنبيه، وتُجاءُ معَ (الكَافِ)، و(هَاءُ) التَّنبيهِ معَ (الكَاف)، و(الكَافُ) حرفٌ، ويثنَّى، ويجمَعُ، بحسبِ المخَاطبِ، و(اللَّامُ) لَا تلحقُ المثنَّى، وتلحقُ المفردَ، وتلحقُ (هؤلاءِ) إنْ قُصرَ، لَا إنْ مُدَّ، ويُشارُ للمكَانِ بـ(هنَا)، و(ثَمّ).

---

(١) على مذهب الكوفيين، أما البصريون فيوجبون الإضافة، وتبعهم ابن مالك، تمهيد القواعد ٦٠٣/٢ -٦٠٤.

(٢) انظر: تسهيل الفوائد ص٣٩.

والمَوْصُولُ: مَا احتَاجَ إلى صلَةٍ، وعَائدٍ[١]، وهو علَى قسْمينِ: خاصٍ، وعَامٍ.

فَالخاصُّ (الَّذي) للمفْردِ المذكَّرِ، و(اللَّذانِ) لمثناه، بـ(الألفِ) رفعًا، وبـ(الياءِ) نصبًا، وجرًا، مبنيٌّ علَى صورةِ المعرَبِ. ويجوزُ تشديدُ نونِه، و(الأُولى)، و(الَّذين) لجمعِه.

و(الَّتي) للمفردَة المؤنثةِ، و(اللَّتان) لمثنَّى المؤنَّث، بـ(الألفِ) رفعًا، وبـ(الياءِ) نصبًا، وجرًا، مبنيٌّ علَى صورةِ المعربِ، ويجوزُ تشديدُ نُونِه. و(اللَّاتي)، و(اللَّائي) لجمعه.

والعَامُّ: (مَنْ) لمنْ يعقلُ، و(مَا) لما لَا يَعقلُ، و(أيْ)، و(ذُو) عندَ طيء، و(ذَا) بعد (مَا)، أوْ (مَنْ) الاستفهَاميتَين، و(ألْ) في وصْفٍ صريحٍ، وهو: اسمِ الفَاعلِ، أوْ المفْعولِ، كـ(الضَّاربِ)، و(المضْروبِ).

والصِّلةُ: هي الجمْلةُ الخبريَّةُ الَّتي فيهَا ضَميرٌ يطَابقُ الموصُولَ، مرْفوعٌ، أوْ منصُوبٌ، أوْ مخفُوضٌ، ويجُوزُ حذفُه إنْ دلَّ علَيه دليلٌ[٢]، ويُغني عنِ الصِّلةِ الظَّرفُ، والجّارُ والمجرُورُ التَّامَّان، ويتَعلَّقانِ بفعل، تقْديرهُ: (استَقرَّ)، أوْ (ثَبتَ) ، لَا باسمٍ، كـ(ثابتٍ)، و(مُستَقرٍ)، بخلَافِ النَّعتِ، والحَالِ، والخَبرِ، يتعلقَان بالفعلِ، والاسمِ[٣]، وصلة (ألْ) الوصفُ، قيل: أوْ المضَارعُ[٤]، ولَا تخفَى الأمثلَةُ.

---

(١) انظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٣٢٣/١، وابن هشام، قطر الندى ص١٠١، وابن هشام، موصل الطلاب ص١٤٨.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١٧١/١.

(٣) انظر: تسهيل الفوائد ص٣٥.

(٤) على مذهب ابن مالك في الألفية ص ١١، وانظر: المقاصد الشافية ٤٨٥/١.

و(أل) المُعرِّفةُ علَى قسمَينِ: للعَهدِ، وللجِنسِ، والعهدُ علَى ثلاثةِ أقسامٍ: ذكْريّ، وذِهنيّ، وحضُوريّ، فالذِّكريّ: أنْ تُعادَ النَّكرةُ معرَّفةً، كقوله –تعالى -: {فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ} (النور: ٣٥)، والذِّهنيّ: كأنْ يكونَ بينَكَ وبينَ مُخاطبِك شيءٌ معهودٌ، كقوله –تعالى -: {إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ} (التوبة: ٤٠)، أيْ: المعهُود، والحضُوريّ: كمَا إذَا مرَّ شخصٌ في السُّوق، فرَأى لحمًا، فقال لصَاحبه: (اشترِ اللَّحمَ)، أيْ: الحاضرَ.

والَّتي للجنسِ: إمَّا لاستغراقِ الأفرَادِ، وضَابطهَا: أنْ يحلَّ مكَانهَا (كلّ) حقيقةً، كقولِه –تعالى -: {وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا} (النساء: ٢٨)، أيْ: كلُّ إنسَانٍ، وإمَّا لاستغرَاق الصِّفاتِ، وضابطُها: أنْ يحلَّ مكانَها (كلُّ) مجازاً، كقَولِك: (زيدٌ الرَّجلُ)، أيْ: الجَاوي، الجامعُ لصفاتِ الرِّجال ادعاءً، وإمَّا لاستغرَاقِ الطَّبيعةِ، والحقيقَةِ، والماهيَّةِ، كقولِك: (الرَّجلُ خيرٌ منَ المرأَةِ).

وتُزادُ وجوبًا في الموصُولِ، وفي بعضِ الأعْلامِ، [٨٧/ب] وجوازًا لجمْع الصِّيغَة، واضطرَارًا، وإبدَالُ لامهَا ميمًا لغةُ حميرية[1]، والمعَرِّفُ (الألفُ) و(اللَّامُ)، وقيلَ: (اللَّام)[2].

وسَابعُ المعارفِ: المنَادى المقصُودُ، كقَولِهِ –تعَالى -: {يَا جِبَالُ}(سبأ: ١٠).

والمعارف على ثلاثة أقسام: قسمٌ لَا يُنعتُ، ولَا يُنعتُ به، وهو: الضَّميرُ، وقسمٌ يُنعتُ، ولَا يُنعتُ به، وهو: العَلمُ، وقسمٌ يُنعتُ، ويُنعتُ به، وهو: البقيّةُ.

---

(١) وقد جاء في الحديث: (لَيسَ مِنَ امْبرٍّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ). مسند الإمام الشافعي ص١٥٧.

(٢) انظر تفصيل الخلاف في المسألة: التذييل والتكميل ٢١٧/٣ -١٣٠، والمقاصد الشافية ٥٤٩/١ -٥٥٣.

وأعـرَفُ المعَـارفِ: الضَّـميرُ، إلا الجَلالَـة، ثـمَّ العَلَـمُ، ثـمَّ الإشَـارةُ، ثـمَّ الموصُولُ، ثمَّ مَا فيه (أَلْ)، والمضَـافُ في منزلَةِ المضَـافِ إليه، إلَّا المضَافُ للضَّميرِ، فإنَّه في منزِلةِ العَلَمِ[1].

ويشتَرطُ في النَّعتِ: أنْ لَا يزيدَ عنِ المنعُوتِ، بأنْ يُساويَه، أوْ ينقُصَ عنْه [2].

وهناكَ كلمَاتٌ لَا تُعرَّفُ إلَّا بالإضَافةِ، وهي: (مثلُ)، و(غير)، و(سوى)، والنَّكرةُ لَا تُعرَّفُ بِعَدٍ، بل بالحدِّ، وهي ثلاثةُ أنواعٍ:

الأوَّل: مَا يجرُّ بـ(ربّ).

الثَّاني: مَا قَبِلَ (أَلْ) المعرِّفة، أوْ وقعَ موقعَ مَا يفيدُ (أَلْ) المعرِّفة، مثلُ (مَا) بمعنَى: شَيء، أوْ (مَنْ) بمعنى: شَخص، أوْ (صَه) بمعنى: سُكُوت.

الثَّالـث: مَـا شَـاع في جـنسٍ موجـودٍ، كـ(رجل)، ومُقـدَّر، كـ(شمْسٍ)، و(غولٍ).

وأعـمُّ الأشـياءِ (شـيءٌ)، ثـمَّ (موجُـودٌ)، ثـمَّ (جـوهَرٌ)، ثـمَّ (جسْـمٌ)، ثـمَّ (نـاميٌ)، ثـم (حيَـوانٌ)، ثـمَّ (إنسـانٌ)، ثـمَّ (رجُـلٌ)، ثـم (بـالغٌ)، ثـمَّ (عاقـلٌ)، ثـمَّ (عالمٌ)، وهكذَا.

والنَّكرةُ المُشتقَّةُ تُنعتُ، ويُنعتُ بها، والجامدةُ إنْ لم تُؤولْ بالمُشتقِ لَا تُنعتُ، ولَا يُنعتُ بهَا.

والنَّعت -إذَا عُلمَ المنعُوتُ - يجوزُ قَطعُه إلى الرَّفع، ويُقدَّر له مبتدأ، وإلى النَّصبِ، ويقدَّرُ له فعلٌ، مثَاله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، (الفاتحة: ٢)، أو {رَبُّ الْعَالَمِينَ} [1] أو {رَبَّ الْعَالَمِينَ[2]}.

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٨١/٢، وشرح الرضي ٩٩٧/١.

(٢) انظر في التعليل: شرح المفصل ٢٤٩/٢.

بَابُ العَطفِ

وهوَ علَى قسْمينِ: عَطفِ بيَانٍ، وعَطفِ نسَقٍ، فعطفُ البيَانِ هوَ: التَّابعُ الجَامدُ الموضِّحُ في المعَارفِ المخصِّصُ في النَّكراتِ[٣]، ومَا جَازَ أنْ يكونَ بدلَ كلٍّ منْ كلٍّ جازَ أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ[٤] ، مثَالُه في المعْرفةِ:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ[٥].

ومثَالهُ في النَّكرةِ: {وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ} (إبراهيم: ١٦).

وعطْفُ النَّسقِ: مَا فُصلَ بينهُ وبينَ متبوعِه بحرفٍ منْ حروفٍ تسْعةٍ، وهي: (الوَاو)، ولَا تفيدُ ترتيبًا، ولَا تعقيبًا، ولَا معيَّة إلَّا بقرينَةٍ، و(الفَاءُ) للتَّرتيبِ والتَّعقيبِ، وتعقيبُ كلِّ شيءٍ بحسَبه، و(ثمَّ) للتَّرتيبِ والتَّراخي، و(أوْ) بعدَ الطَّلبِ للتَّخييرِ، والإبَاحةِ، وبعدَ التَّخييرِ للشَّكِ، والإبهَامِ، مثالُ التَّخييرِ: تزوَّجْ هندًا أوْ أختَها،

=

(١) انظر: أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥، والسمين الحلبي، الدرر المصون ١/ ٤٥.

(٢) انظر: تفسير ابن عطية ١/ ٦٧، وقراءة النصب لزيد بن علي في البحر المحيط ١/ ٣٤.

(٣) انظر: شرح الكفراوي على الآجرومية ص٢٢٧.

(٤) انظر: ابن جني، اللمع في العربية ص ٨٧، وشرح المفصل ٢/ ٢٧٤.

(٥) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، وهو لعبد الله بن كيسبة، وقيل: لأعرابيّ، وقيل: لرؤبة وليس في ديوانه. وبعده:

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

والمقصود بأبي حفص عمر: أميرُ المؤمنين عمر بن الخطّاب والشّاهدُ فيه: (أبو حفص عمر) حيث جاء قولُه: (عمر) عطف بيان على قوله: (أبو حفص). انظر: المفصل ص١٥٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٠، وأوضح المسالك ٣/ ٣١٠.

والإبَاحَةِ: جالسْ العُبَّادَ أوْ الزُّهَادَ، والشَّك، نحو: {لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ} (الكهف: ١٩)، والإبهَام: { وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ [٨٨/أ]مُبِينٍ} (سبأ: ٢٤).

وتكونُ للتَّقسيم، نحْو: (الكلمَةُ: اسمٌ، أوْ فعْلٌ، أوْ حَرفٌ)، وللإضْرابِ، نحْو: قوله –تعالى -: { وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ} (الصافات: ١٤٧).

و(إمَّا، و(إلَّا)، و(أيْ) ليستْ عاطفةً في الأصحِّ[١] ، و(بلْ) للإضْرابِ، وللانتقَالِ، و(لَا) لنَفي القلْبِ، ونفي الإشراكِ، و(لكنْ) للاستدْراكِ بعد النَّفي، أوْ النْهي، و(حتَّى) للتَّدريجِ، والغَايةِ.

وتَعطفُ شريفًا علَى خَسيسٍ، وخسيسًا علَى شريفٍ، وضعيفًا علَى قَويّ، وقويًّا علَى ضعيفٍ، مثالُ الأوَّل: ماتَ النَّاسُ حتَّى الأنبياءُ، ومثَالُ الثَّاني: جاءَ الحجَّاجُ حتَّى المشاةُ، ومثَال الثَّالثِ:

.... فأنتمُ تهَابُوننا حَتَّى بَنِينا الأصَاغِرا[٢]

ومثالُ الرَّابعِ:

قَهَرْنَاكُمُ حتَّى الكُمَاةَ، ....[٣]

وتأتي جارةً: { حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ }(القدر: ٥)، وابتدائية، نحوُ:

---

(١) انظر: تسهيل الفوائد ص١٧٤.

(٢) جزء من بيت من الطويل ، وهو بتمامه:

قَهَرْنَاكُمُ حتَّى الكُمَاةَ، فأنتم ... تَهَابُونَنَا حتَّى بَنِينَا الأصَاغِرَا

في شرح التسهيل ٣/ ٣٥٨، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني ص ٥٤٩، ومغني اللبيب ١/ ١٧٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٣.

(٣) انظر المصادر السابقة.

.... حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[١]

وإذَا تكـرَّرت المعطُوفـاتُ فهـي علَـى الأوَّل، فـإنْ رفعتَـه رفعـتَ، أوْ علَـى منصوبٍ نصبتَ، أوْ علَى مخفوضٍ خفضتَ، أو علَى مجزُومٍ جزمتَ.

ويجُوزُ عَطفُ الاسمِ علَى الاسمِ، والفعلِ علَى الفعلِ، والجمْلةِ علَى الجمْلـةِ اتفاقًا، واختلافًا، ولَا يُعطفُ الاسمُ علَى الفعْلِ، ولَا الفعْـلُ علَـى الاسـمِ إلَّـا في بعـضِ الصِّورِ[٢].

ولَـا يُعطـفُ علَـى الضَّـميرِ المرفُـوعِ المتَّصـلِ إلَّـا بفاصـلٍ في الأصـحِّ، ولَـا علَـى المجرُورِ المتَّصلِ إلَّا بإعادةِ العَاملِ عندَ الجمهُورِ[٣]، وخالفَ ابنُ مالكٍ[٤]، والعَاملُ فيهمَـا الأوَّلُ، كالنَّعتِ، والتَّوكيدِ، والبَدلِ عندَ الجمهُورِ، وخالفَ ابنُ مَالكٍ في البَدلِ[٥].

بَابُ التَّوكيدِ

وهـوَ علَـى قسـمَينِ: لفْظـيّ، ومعنَـويّ، فـاللَّفظيُّ: إعـادةُ الأوَّل بلفْظـه، أوْ بمرادفِه، ويكونُ في الأسْماءِ، نحْـو: (جـاءَ زيـدٌ)[٦] ، أوْ: (ليْـثٌ أسَـدٌ)، وفي الأفعَـالِ،

---

(١) جزء من بيت من الطويل، وتمامه :

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وهو لجرير في ديوانه ص ١٤٣ ، والهروي، الأزهية في علم الحروف ص ٢١٦ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٧.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٤٣، وهمع الهوامع ١٩١/٣.

(٣) انظـر رأي الجمهـور في: الإنصـاف في مسـائل الخـلاف ٢/ ٣٨٨، واللبـاب في علـل البنـاء والإعراب ١/ ٤٣٢.

(٤) انظر رأي ابن مالك في المقاصد الشافية ١٥٦/٥.

(٥) انظر في توضيح رأي ابن مالك وتحقيقه: تمهيد القواعد ٣٣٩٣/٧ -٣٣٩٤.

(٦) هكذا في المخطوط، ولعله سهو من الناسخ والصواب: (جاء زيد زيد).

نحْو: (ضَربَ ضَربَ)، أوْ: (جَلسَ قعدَ)، وفي الحرُوفِ، نحْو: (نَعَم نَعَم جَيْرِ)[1]، وفائدته: إثبات التقوية، أوْ دفْعُ الغفْلةِ، أوْ النِّسيانِ. وليسَ منَ التَّوكيدِ: {دَكًّا دَكًّا} (الفجر: ٢١)، ولا {صَفًّا صَفًّا}(الفجر: ٢٢)[2]، ولَا قولُ المؤذِّن: (الله أَكْبَرُ، اللهُ أكبرُ)[3].

والمعنَويُّ خاصٌ بالأسْماءِ، وهو قسْمانِ: الأوَّلُ: بـ(النَّفسِ)، أوْ (العينِ)، أوْ بهمَا، بتقْديمِ (النَّفسِ) عَلَى (العَينِ) مضَافينِ إلى ضميرِ المُؤكد، ويؤكَّدُ بهمَا: المفردُ، والمثنَّى، والجمعُ المذكَّرُ، والمؤنَّثُ، ويفردَانِ معَ المفْردِ، ويجمعَانِ علَى (أفعُل) بضَمِّ (العَين) في المثنَّى والجمْعِ، ويجوزُ الإفرادُ، والتَّثنيةُ في المثنَّى، وهمَا لدَفعِ التَّوهم عنِ الخبرِ، أوْ النَّقل، أوْ الرَّسُولِ.

الثَّاني: بـ(كُلٍّ)، أوْ (أجمَع)، أوْ بهمَا، بتقديمِ (كُلّ) علَى (أجمَع) لغيرِ المثنَّى، وأمَّا المثنَّى فبـ(كِلَا)، و(كِلتَا) مضَافين إلى ضَميرِ [٨٨/ب] المؤكدِ إنْ اتحدَ عاملُهمَا، واحتملَا الاشتراك، و(كُلّ) مضَافة إلى ضميرٍ مؤكدٍ لفظًا، و(أجمَع) مضَافة في المعنَى.

وتوابعُ (أجمَع): (أكتَع)، و(أبتَع)، و(أبصَع)، لَا يؤكدُ بهما استقلالًا، وقيلَ توابعُ (أجمع): (جميعًا) و(جمَع) و(أجمعونَ)، ولَا تثنية لهَا. وألفَاظُ التَّوكيدِ لَا تُقطعُ، ولَا تُعطفُ، وتتبعُ النَّكرةَ علَى الصَّحيح، ويدفعُ بها إرادةُ الخصُوصِ بمَا ظاهرُه العمومِ.

---

(١) (جير): حرف جَوَاب بِمَعْنى نعم. انظر: مغني اللبيب ١/١٦٢.

(٢) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير ٣٠/٣٣٧.

(٣) هذا رأي ابن جني في الخصائص ٣/١٠٤.

بَابُ البَدلِ

هوَ: التَّابع المقْصودُ بالحُكمِ، بلَا واسطَةٍ[1]، والمبْدَلُ منْه علَى نيَّة الطَّرحِ، والعَاملُ في الأوَّلِ عاملٌ في الثَّاني عنْد الجمهُور، ونظيره عند ابن مالك.

ويجوزُ بدلُ الاسمِ منَ الاسمِ، والفعلِ منَ الفعلِ، ويتبُعه في جميعِ إعرابِه، ويجوزُ قطعُه إلى الرَّفعِ، وإلى النَّصب، كالنَّعتِ،

وهوَ أربعةُ أقسَامٍ: بدلُ كلٍّ منْ كلٍّ، نحو: {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ} (الفاتحة: ٦ -٧)"، وبدلُ بعضٍ منْ كلٍّ، نحْو: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} (آل عمران: ٩٧)، واشْتمَالٍ، نحو: ٧يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ} (البقرة: ٢١٧)، وبدلٌ منْ غلطٍ، ذُكرَ غلطًا، وبدلٌ منْ نسيانٍ وانتقَالٍ، مثالهما: (تصدَّقتُ بدرهمٍ دينَارٍ).

بابُ منْصوبَاتِ الأسْمَاءِ

هي أربعةَ عَشَرَ: المفْعولُ به، والمفْعولُ المطْلقُ، والمفْعولُ فيه، وهو: (ظرف الزمان، وظرف المكان)، والمفْعولُ منْ أجْلِه، والمفْعولُ معهُ، والحالُ، والتَّمييزُ، والاسْتثنَاءُ في بعضِ أحوالِه، واسمُ (لا)، وخبرُها عندَ أهلِ الحجَازِ[2]، والمنَادَى، وخبرُ (كانَ) وأخواتها، واسمُ (إنَّ) وأخَواتها، وتابعُ المنْصُوبِ: النَّعتُ، والعطْفُ، والتَّوكيدُ، والبَدلُ.

---

(١) من نص ابن مالك في الألفية ص ٤٩.

(٢) (لا) الأولى: النافية للجنس، و(لا) الثانية العاملة عمل (ليس) على لغة أهل الحجاز. وكان يجب على المؤلف أن يفرق بينهما.

بابُ المفْعُولِ به

وهو: مَا وقَعَ عليْه الفعلُ إيجابًا، أو سلبًا[١]، وهُو إمَّا واحدٌ، أوْ اثنَانِ أوْ ثَلاثَةٌ، وهي[٢] علَى قِسْمين: ظَاهرٍ ومضْمرٍ، مثَالُ الواحِدِ: ضَربتُ زيدًا، ومثَالُ الاثْنين: كسوتُ زيدًا جُبةً، ومثَالُ الثَّلاثةِ: أعْلَمتُ زيدًا عمْرًا قَائمًا.

والأصْلُ فيهِ تأخِيرُه عَن الفعْلِ والفَاعلِ، ويجُوز تَقديمُه عَليهمَا، وتوسْطُه بينَهمَا، إمَّا جوازًا، وإمَّا وجوبًا، لثلاث حالاتٍ بشُروطٍ في المطَولاتِ[٣].

والمُضْمرُ علَى قِسمين: متَّصلٍ، ومنْفصلٍ، مثالُ المتَّصلِ: زيدٌ ضَربني، ضربنَا، ضربَكَ، ضربَكِ، ضربَكُمَا، ضَربكُم، ضَربَكُنَّ، ضَربَهُ، ضَربَهَا، ضَربهُمَا، ضَربَهُم، ضَربَهُنَّ.

وَمثَالُ المنفَصِلِ: إيَّايَ، إيَّانَا، إيَّاكَ، إيَّاكِ، إيَّاكُمَا، إيَّاكُم، إيَّاكُنَّ، إيَّاهُ، إيَّاهَا، إيَّاهُمَا، إيَّاهُم، إيَّاهُنّ، فـ(إيَّا) هي الضَّمير في الكُلِّ.

بابُ[٨٩/أ] المصْدَرِ

هُوَ (المفْعُولُ المطْلَقُ)، وهو: اسمٌ للحدَثِ الَّذي فَعَله الفَاعلُ[٤]، وهُو عَلى ثَلاثة أقسَامٍ:

التَّوكيدِ، كـ(ضربتُ ضربًا)، والتَّنويعِ، كـ(ضربتُ ضربًا شديدًا)، وللعددِ، كـ(ضربتُ ضربتين)، أوْ (ضرباتٍ). والنَّاصبُ له فعْلٌ منْ لفْظهِ، كمَا مُثِّلَ، أوْ منْ

---

(١) انظر: الجرجاني، شرح العوامل المائة النحوية ص ٢٠٠.

(٢) الضمير يعود بالتأنيث على عدد المفاعيل في الجملة السابقة.

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٢/٥٩٣ -٦١٨.

(٤) انظر: الأصول في النحو ٣/٣٢٣.

معْنَاه، نحو: جلسْتُ قعُودًا، وقمتُ وقوفًا، أوْ وصْفٌ، نحْو: زيدٌ ضاربٌ ضربًا، أوْ جَالسٌ قعودًا، أوْ مَصدَرٌ، نحو: عجبتُ منْ ضربكَ ضربًا، أوْ جلوسِكَ قعودًا.

وقدْ يحذفُ وينَوبُ عنْه (كل)، أوْ (بَعض) ، أوْ عَدد، أو آلة، وقدْ يحذفُ عاملُه وجوبًا، أوْ جوازًا، سماعًا، وقِياسًا، كما في المطولَات [1].

بابُ ظرْفِ الزَّمانِ وَظَرفِ المَكَانِ

ظرفُ الزَّمانِ هُو: اسمُ الزَّمانِ المنصُوبُ، بمعنَى (في)، وهُو: مبْهَمٌ، ومختصٌ، وللعَدد. فَالمبهَمُ نحو: (صمتُ يومًا)، والمختصُ نحْو: صمتُ يومَ الجمْعةِ، والعددُ نحْو: صمتُ شهْرًا. وألفاظه: اليوْمَ، والليلةَ، وغدوةً، وبكرةً، وصباحًا، وسحرًا، ومساءً، وعتمةً، وأبدًا، وحينًا، ووقتًا، وقبْلًا، وبعْدًا، وأمدًا، وضُحىً.

وظرفُ المكانِ هُو: اسمُ المكانِ المنْصوبُ بتقدير (في)، وألفاظُه: أمَامَ، وقدامَ، وخلفَ، ووراءَ، وفوقَ، وتحتَ، ومعَ، وعندَ، وحذاءَ، وتلقاءَ، وهنا، وثَمَّ، وبريدًا، وفرسخًا، وميلًا، ومقعدًا، وهنا.

بابُ الحَالِ

الحَالُ هُو: الاسْمُ المفْردُ لما انبهَمَ من الهيئَاتِ، يقعُ جوابًا لـ(كيفَ)، مشْتقٌ، نكِرةٌ معنى.

ويأتي من الفَاعلِ، نحْو: جاءَ زيدٌ راكبًا، ومن المفْعولِ، نحْو: ركبْتُ الفرسَ مسَرجًا، ومحتملًا أنْ يكونَ منْهمَا، نحْو: لقيتُ عبدَ الله راكبًا، ومن المبتدأ في الأصحِّ، نحو: (موحشًا طللُ)[2].

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٦٠/٧، المقاصد الشافية ٢٣٢/٣.

(٢) جزء من بيت من الوافر، وتمامه: لِمَيَّةَ موحِشًا طَلَلُ ... يلوحُ كأنَّه خِلَلُ

=

ومنَ الخبرِ، نحْو: زيدٌ أبوكَ عطوفًا، ومنَ المضَافِ إليه، نحْو: قوله –تعالى - : {أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا} (الحجرات: ١٢)، وقوله –تعالى -: {إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا} (يونس: ٤)، وقوله تعالى: ﴿اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا} (النحل: ١٢٣)، ومن المجرور بالحرف، نحو: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا} (سبأ: ٢٨)، ويأتي معرفةً قليلًا، نحو: (لَا إِلَه إِلَّا الله وحدَه)، ويجوزُ تقديمُه عَلى عَاملِه قليلًا، نحو: كيف جاءَ زيدٌ؟.

ويأتي صاحبُها نكرةً، نحو: (وصلَّى رجالٌ قعودًا) ، أوْ يسبقُها نفيٌ، نحو: مَا جَاءَ رجلٌ ضَاحكًا، أوْ اسْتفهامٌ، نحو: (هلْ جاءَ رجلٌ ضَاحكًا)، أوْ مضَافٌ لنَكرةٍ، نحو: (جاءَ غلامُ رجلٍ ضَاحكًا).

وتَأتي لتوكيدِ صَاحبها، نحْو قوله –تعالى -: {فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ} (النساء: ٧١)، وتأتي جامدةً قليلًا، وتأتي جمْلةً خبريةً مقْترنةً بـ(واوٍ)، أو ضميرٍ، وتأتي ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، [٨٩/ب] وتأتي متعددةً وصاحبُها مفردٌ، وتأتي متعددةً وصاحبُها متعددٌ، وتأتي لتوكيدِ عاملِها، نحو قوله - تعالى -: {فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا} (النمل: ١٩)، وقوله -تعالى -: {وَلَّى مُدْبِرًا} (النمل: ١٠)، وتأتي لازمةً، وغيرَ لازمةٍ.

=

من شواهد سيبويه في الكتاب ١٢٣/٢، وأبي علي الفارسي في إيضاح الشعر ص٢٥١، وابن جني في الخصائص ٤٩٤/٢، والزمخشري في المفصل ص٩١، وأبي حيان في التذييل ١٥٠/٩.

بابُ التَّمييزِ

هو: الاسمُ المنْصوبُ المفَسِّرُ لما انبهَم من الذَّواتِ[١]، أو النِّسب، أو العدد، ومعناه (من)[٢] ، فتمييزُ النِّسبِ عَلى قسمَينِ: مُحوَّلٍ، وغيرِ مُحوَّل.

والمحوَّلُ إمَّا عن الفَاعلِ، نحْو قوله -تعالى -: { وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا} (مريم: ٤)، أصله: شيبُ الرَّأسِ، أوْ عن المفعولِ، نحْو قوله –تعالى -: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا }(القمر: ١٢)، أصله: عيونَ الأرْضِ، أو عَن المبتدأ، نحْو قوْله – تعالى -: { أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا} (الكهف: ٣٤)، أصله: مالي أكثر منك، وغيرُ المُحوَّلِ، نحو: امتلأ الحوضُ ماءً.

وتمييزُ العددِ عَلى ثَلاثةِ أقسَامٍ: مفردٍ منصوبٍ: وهو منْ (أحدَ عشرَ) إلى (تسْعةٍ وتسعين)، نحو قوله –تعالى - حكايةً عن يوسف: {إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا}(يوسف: ٤)، ونحو قوله: {إِنَّ هَـذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً} (ص: ٢٣)، ومجمُوعٍ مجْرورٍ، وهو من (عشرةٍ) فما دونها، نحو: جاءَ عَشرةُ رجالٍ، وتسعُ نساءٍ، وثمانيةُ عبيدٍ، وسبْعُ إماءٍ، وهكذا، ومفْردٍ مجْرورٍ، وهو منْ (مِائةٍ) فأكثر، نحْو: جَاءَ مائةُ رجُلٍ، وألفُ رَجلٍ، وهكذا.

وتَمْييزُ (كم) الاستفهَاميةِ مفردٌ منصوبٌ، نحو: كمْ عبدًا مَلكتَ، والخبريةِ مفردٌ مجْرورٌ، ومجْموعٌ مجْرورٌ، نحو: كمْ عبدٍ، وعبيدٍ ملكتَ أوْ عتقتَ، ويجوزُ جرُّ (كمْ) الاستفهَاميةِ بـ(البَاءِ)، نحو: بكم درهمٍ اشْتريتَ.

---

(١) عبارة ابن آجروم في متن الآجرومية ص ١٩ ، والأبذي في الحدود في علم النحو ص٤٧٦.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٣/٥٢٤.

والمقْدارُ، وهو: الكَيلُ، أوْ الوزنُ، أوْ الزَّرعُ[1]، يجوزُ نصبُ تمييزه، أوْ جرُّه بـ(منْ) أو الإضَافة، مثاله: جاءَني أردبٌ قمْحًا، أو: منْ قَمحٍ، أوْ: أردبُ قمحٍ، وجاءَني قنْطارٌ زيتًا، أو: منْ زيتٍ، أوْ: قنطَارُ زيتٍ، وجاءَني شبرٌ أرضًا، أوْ: منْ أرْضٍ، أو شبرُ أرضٍ.

ويأتي التَّمييزُ دالًا عَلى المماثلةِ، والمغَايرةِ، مثالُ المماثلةِ: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ (الكهف: ١٠٩)، ومثالُ المغَايرةِ: مَا عِندي غيرك آدميًا.

بابُ الاسْتثناءِ

المسْتثنى هُوَ: مَا أخرج بـ(إلَّا)، أوْ إحدَى أخواتهَا، مَا لولاه لدَخلَ في الكلامِ السابقِ[2].

وأدواتُ الاسْتثنَاءِ عَلى أربعةِ أقسامٍ: حرفٌ، وهو (إلا)، واسْمٌ، وهو (غير)، و(سِوى)، وَ(سُوى)، و(سواء)، وفعلٌ، وهو (ليسَ)، و(لا يكون)، ومتردِّدٌ بينَ الحرْفيةِ والفعْليةِ، وهو (خلا)، و(عدا)، و(حاشا) إنْ جرَّت فهي حُروفٌ، وإنْ نصبتْ فهي أفعَالٌ.

فالمستثنى بـ(إلَّا) على ثَلاثةِ أقسَامٍ: إنْ كانَ مَا قبلها مُوجبًا تامًا وجبَ النَّصبُ، وإنْ كانَ مَا قبلهَا منفيًا تامًا جازَ [٩٠/أ] البدلُ، والنَّصب إنْ تأخَّر، وإنْ تقدَّم وجبَ النَّصبُ، وإنْ كانَ مَا قبلهَا منفيًا تاما كانَ على حَسَبِ العَواملِ، و(إلَّا) كانتْ ملغاةً.

الأمْثلَةُ: {فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ (٣٠) إِلَّا إِبْلِيسَ} (الحجر: ٣٠ -٣١).

---

(١) المقصود بالزرع: المساحة.

(٢) انظر: تسهيل الفوائد ص ١٠١.

قامَ القومُ إلَّا زيدًا، خرجَ النَّاسُ إلَّا عمْرًا، ما قَامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ، وإلَّا زيدًا، مَا قامَ إلَّا زيدًا أحدٌ، مَا قَامَ إلَّا زيدٌ، مَا رأيتُ إلَّا زيدًا، مَا مررتُ إلَّا بزيدٍ.

والمسْتثنى بـ(غير)، و(سِوى)، و(سُوى)، و(سواء) مجرورٌ، وحكمُ (غير)، و(سوى)، و(سُوى)، و(سواء) حكمُ الاسْمِ الَّذي بعدَ (إلَّا) في وجوبِ النَّصب، وفي جوازِ الأمْرين، وفي إجرائِه على حسبِ العَواملِ، المَثالُ: قامَ القومُ غيرَ زيدٍ، ما قامَ أحدٌ غيرُ زيدٍ، أوْ غيرَ زيدٍ، ما جاءَ غيرُ زيدٍ، مَا رأيتُ غيرَ زيدٍ، مَا مررتُ بغيرِ زيدٍ. و(سواءٌ) مثلها.

والمسْتَثنى بـــ(ليْس)، و(لا يكونُ) منْصوبٌ عَلى الخَبريَّةِ، نحْو: قامَ القَومُ ليسَ زيدًا، إلَّا أنْ يكونَ زيدًا.

والمسْتَثنى بـــ(خَلَا)، و(عَدَا)، و(حَاشَا) يجوزُ جرُّه، ونصْبُه، نحْو: جَاءَ القَومُ خَلا زيدٍ، أو زيْدًا، وعدَا عمْروٍ، أوْ عمْرًا، وحَاشَا بَكرٍ، أوْ بكرًا.

وإذَا سَبقتْ (مَا) المصْدرية (خلَا)، أوْ (عدَا) يجب النَّصب، نحو: قامَ القومُ مَا خَلا زيدًا، مَا عدَا عمرًا.

بَابُ (لَا)

(لَا) علَى عشَرة أقسَامٍ: ناهيةٍ، ودعائيَّةٍ، وهمَا جَازمان، مثالُهُمَا: (لَا تُسرفْ)، {لَا تُؤَاخِذْنَا} (البقرة: ٢٨٦)، وزَائدةٍ، وعَاطفةٍ، مثالُهما: {مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ} (الأعراف: ١٢)، قامَ زيدٌ لَا عمْرٌو، ونَافيةٍ مهْملةٍ إذَا دَخلتْ علَى الأفعَالِ، أوْ المعَارفِ، أوْ علَى النَّكرة بفاصلٍ، المثالُ: {لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ} (فاطر: ٣٦)، : لَا زيدٌ قائمٌ ولَا عمْرٌو، ولَا في الدَّارِ رَجلٌ ولَا امْرأةٌ، ونَافيةٍ دخَلتْ علَى النَّكرةِ بلَا فاصلٍ، ولم تتكَرَّر، وهي علَى قسْمين: نافيةٍ للوحدةِ، ونافيةٍ للجنسِ.

فالنَّافيةُ للوحدةِ تعْملُ عمَل (ليْسَ)، مثاله: لَا رجلٌ قائمًا، بلْ رجُلانِ أوْ رجالٌ، والنَّافيةُ للجنسِ تعْملُ عملَ (إنَّ)، فإنْ كانَ اسمُها مضَافًا، أوْ شَبيهًا بالمضَافِ نُصبَ، مثالُ الأوَّلِ: لَا غلامَ سَفرٍ حَاضرٌ، لَا حَسَنًا وجْهُه مُقيمٌ، لَا طالعًا جبَلًا حاضرٌ، لَا رفيقًا بالعبَادِ مقيمٌ.

وإنْ لم يكنْ مضَافًا، ولَا شبيهًا بالمضَافِ -وهو مَا اتَّصلَ به شيءٌ منْ تَمام معنَاه- يُبنَى علَى مَا يُنصبُ بهِ لو كانَ مُعْربًا علَى الفتْحةِ في المفْردِ، وجمْعِ التَّكسيرِ، وعلَى (الياءِ) في المثنَّى، وجمْعِ المذكَّرِ السَّالمِ، [٩٠/ب] وعلَى الكَسرةِ أوْ الفتْحةِ في جمْعِ المؤَنثِ السَّالمِ[1]، الأمثلَةُ: لَا رجلَ قائمٌ، لَا رجَالَ قائمُون، لَا رجُلينِ قائمَانِ، لَا مسْلمينَ قائمُونُ، لَا مُسْلماتِ، أوْ مُسْلماتَ قائمَاتٌ.

والعاشرُ: أنْ تتكرَّر، وتبَاشرَ، الأولى: فيهَا وجهَانِ الفتْحُ، والرَّفعُ، والثَّانيةُ: فيهَا خمسةُ أوجهٍ، ثلاثة معَ الفتْحِ، وهي: الفتحُ، والنَّصبُ، والرَّفعُ، واثنَانِ مع الرَّفعِ، وهمَا: الفتْحُ، والرَّفعُ، ويمتنعُ النَّصبُ، الأمثلة: لَا حولَ ولَا قوةَ، ولَا قوةً، ولَا قوةٌ، لَا حولُ ولَا قوةَ، ولَا قوةٌ، ويمتنع: ولَا قوةً.

وإذَا أُفردَ الوصفُ ولم يُفصلْ، واسْم (لَا) مفردٌ، يجوزُ الفتْحُ، والنَّصبُ، والرَّفعُ، وإذَا اختلَّ شرطٌ يجوزُ النَّصبُ، والرَّفعُ، ويمتنعُ الفتْحُ، مثالٌ: لَا رجُلَ ظريفَ، أو ظريفًا، أو ظريفُ مقيم، لا رجل في الدار ظريفًا، أو ظريفٌ، لا رجلَ حسنَ الوجه، أو حسنُ الوجه حاضر.

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٧/٢ أجاز ابن هشام البناء على الفتح، أو البناء على الكسر، والجمهور على أنه مبني على الكسر نيابة عن الفتحة من غير تنوين، وذهب ابن مالك إلى البناء على الكسر مع بقاء التنوين. عدة السالك ٨/٢.

ويجوزُ حذْفُ خَبرِ (لَا) إنْ دلَّ عليه دليلٌ، مثَالُه: هلْ في الدَّارِ أحدٌ؟ فيُقالُ: لَا رجلَ، أي: حاضرٌ.

بابُ المنَادَى

المنَادَى هو: المطْلوبُ إقبالُه بـ(ياء)، أوْ إحدى أخواتِها، هي: (أيا)، (هيَا) (أيْ)، (آه)، و(وا) في النُّدبة، نائبةٍ عنْ فعلٍ محذُوفٍ وجوبًا، تقديرُه: أدْعو، أوْ: أنادي.

والمنَادَى عَلى خمسةِ أقسَامٍ: المفرَدُ العلَمُ، والنَّكرةُ المقصُودةُ، يبنيَان علَى الضَّم من غيرِ تنوينٍ، وتُنوبُ عن الضَّمةِ الألفُ في المثَّنى، والواوُ في جمعِ المذكَّر السَّالمِ، الأمثلةُ: يا زيدُ، يا زيدَانِ، يا زيدُونَ، يا رجلُ، يا رجلَانِ، يا رجالُ، يا امرأةُ، يا امرأتَانِ، يا نسَاءُ.

والنَّكرةُ غيرُ المقصُودةِ تُنصبُ، كقولِ الوَاعظِ: يا غَافلًا والموتُ يطلبُه، والمضَافُ، نحو: يا عبدَالله، يا عبدَالقَادرِ، يا أبابكرٍ، يا طالعًا جبلًا، يا حسَنًا وجهُهُ، يا رفيقًا بالعباد، يا ثلاثًا وثلاثين، ومنْه المرخَّمُ، والمسْتغَاثُ به، والمنْدُوبُ.

ويجوزُ حذفُ حرفِ النِّداءِ بلَا إبْدالٍ، كقولِه –تعالى -: {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ} (يوسف: ٢٩)، وقوله: {سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ} (الرحمن: ٣١)، وبإبدال للجلال، نحْو: اللَّهم اغفرْ لعبدِك، ويجوزُ حذفُ المنَادى ويبقى حرفُ النِّداء، مثل: يا ليتَ.

بابُ المفْعولِ منْ أجلِه، وَلأجْلِه، ولَه[1]

وهو: المصدرُ المعَلل لمصدرٍ شاركه وقتًا، وفاعلًا [2].

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١٩٧/٢.

(٢) شرح قطر الندى ص ٢٢٦.

وهو على ثلاثة أقسام: بـ(أل)، يترجحُ جرُّه، ويجوز نصبُه، مثاله: ضربتُ العبدَ للتأديبِ، أو تَأديبًا. أو خَالٍ عن (أل) والإضافةِ، ويترجحُ نصبُه، ويجوز جرُّه، مثاله: قامَ زيدٌ [٩١/أ]إجلالًا لعمرٍو، أو لإجْلالِ عمرٍو. ومضافٍ، ويستوي نصبُه، وجرُه، مثَاله: تصدقتُ ابتغاءَ معروفِك.

وإذا اختلَّ شرطٌ وجبَ جرُّه باللَّام، وما ينوب عنْها، وهو (منْ)، و(في)، و(البَاء)[1].

بابُ المفعولِ معَهُ

هو: الاسمُ الفضلةُ الواقعُ بعدَ (واوٍ)، معنَاهَا (مع)، ما قبلها فعلٌ، أو اسمٌ فيه معنى الفعلِ وحروفِه[2]، مثاله: سرتُ والنِّيلَ، أنَا سائرٌ والنِّيلَ، اسْتوَى الماءُ والخَشبةَ.

ويجبُ النَّصبُ، نحو: قمتُ وزيدًا، مررْتُ بكَ وزيدًا ، ويترجَّحُ النَّصبُ، نحْو: كنْ أنتَ وزيدًا كالأخ ، ويترجَّحُ الرَّفعُ، نحْو: قامَ زيدٌ وعمْرٌو.

وخبرُ (كَان)، واسْمُ (إنّ) تقدَّم ذكرُهما، وكذلك تابعُ المنصُوب. الأمثِلةُ: (كانَ زيدٌ قائمًا)، و(إنّ زيدًا قائمٌ)، (رأيتُ زيدًا العاقلَ)، (ضربتُ زيدًا وعمرًا)، (رأيتُ زيدًا نفسَه)، (رأيتُ زيدًا أخاكَ).

بابُ المخْفوضَاتِ

وهوَ على قسمين: مخفوضٍ بالحرفِ، ومخفوضٍ بالمضافِ، وأمَّا المخفوضُ بالتَّبعيةِ، والمجاورةِ، والتَّوهمِ، فضَعيفٌ[3].

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٤٣/٧.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢٣٩/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع، مسألة: خاتمة في سبب للجر ضعيف ٥٣٥/٢.

فأمَّا المخفُوضُ بالحرفِ فهو مَا يُخفض بـ(مِنْ)، و(إلى)، و(عَنْ)، و(عَلى)، و(في)، و(رُبَّ)، و(البَاءِ)، و(الكافِ)، و(اللامِ)، وبـ(واوِ القَسَم)، و(بَائه)، و(تَائه)، وبـ(خَلا)، و(عَدا)، و(حَاشا) في الاستثناء، و(حَتَّى)، وبـ(وَاو رُبّ)، و(مُذ)، و(مُنْذ)، ولَا يُجران إلَّا الزَّمان، فإنْ رفعا فاسَمان.

وأمَّا مَا يُجَرُّ بالمضَافِ فكُلُ اسمٍ بمعنى (اللَّام)، أو(منْ)، أو(في).

والإضافةُ على قسمين: معْنويةٍ، ولفْظيةٍ، فالمعْنويةُ: هي الَّتي تفيدُ التَّوضيحَ في المعارفِ، أو التَّخصيصَ في النَّكرات.

واللَّفظيةُ: إضافةُ اللفظِ إلى معمولهِ[1]، مثاله: {هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ} (المائدة: ٩٥)، {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} (الفاتحة: ٤)، {غَافِرِ الذَّنْبِ} (غافر: الآية٣).

والإضَافةُ تحذفُ النَّونَ من المثَّنى، وجمع المذكرِ السالمِ، والتَّنوينَ من غيرِهما، وتحذفُ من المضاف (أل) إلَّا في خمْس صورٍ: الضَّاربا زيدٍ، والضَّاربو زيدٍ، والضَّاربُ الرجلِ، والضَّاربُ رأسَ الجاني، والضَّاربُ غلامِه[2] ، والإعرابُ على المضافِ بحسبِ العَواملِ، والمضافُ إليه مجرورٌ لفظًا، أو محلًا، والمعارفُ لا تُضافُ إلَّا إذا نوُي تنكيرُها كالعلم.

وهُنَاك كلماتٌ لا تُضافُ إلَّا إلى الجمَلِ، مثل: (حَيثُ) ، و(إذْ)، و(إذَا) ، وكلماتٌ لا تضَافُ إلَّا إلى الضَّميرِ، كـ(لبّيك)، و(سَعْديك)، وكلماتٌ تضافُ

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٣/٧٩.

(٢) والجمهور يقتصرون في هذه المسألة على ما ورد عن العرب، انظر: أوضح المسالك ٣/ ٧٩ - ٨٤.

للمفرد، والجملةِ ،كـ(يوم)، و(حين)، وكلماتٌ لا تستفيد تعريفًا، وهي: (غَير)، و(مِثل) ، و(سوى) بلغاتها [1].

و(أيّ) الشَّرطية، والاستفْهاميَّة معربة، والموصولة [٩١/ب] تُبنى في حالةٍ، وتعرب في ثلاث، تبنى إذا أضيفتْ وحذف صدرُ صلتِها، وتُعربُ في غيرِ ذلك.

و(قبْل) و(بعْد) تُبنى في حالةٍ، وتعربُ في ثلاث، تُبنى على الضَّم إذا حُذفَ المضافُ إليه ونُوي معنَاه، وذلك أسْماء الجهاتِ، وأمَّا (غير) فتُبنى على الضَّمِّ إذا حُذف المضَافُ إليه ونُوي معنَاه بعد (ليسَ)، و(لَا) النَّافية. ولا تَخفى الأمثلَةُ على الحاذقِ.

والله أعلمُ بالصَّوابِ، وإليْه المرجعُ والمآبُ.

وكانَ الفَراغ منْ كتَابة هَذَا المؤلَّفِ الشَّريفِ عَلى يدِ أحقرِ الوَرى مُحمَّد الغَمريِّ الشَّافعيِّ في أواسِط يَوم الاثنين (٢٧) مُحرمِ الحرَامِ، في شهورِ سنةِ واحدٍ وثلاثينَ ومِائة وألفٍ.

---

(١) (سِوى) بكسر السين مع القصر، (سُوى) بضم السين مع القصر، (سَواء) بفتح السين مع المد. المقاصد الشافية للإمام الشاطبي ٣/٣٩٥.

المصادر والمراجع:

[١] الآجرومية، ابن آجُرُّوم الصنهاجي (٧٢٣هـ)، دار الصميعي، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

[٢] ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، ت: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

[٣] الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي (٤١٥هـ)، ت: عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.

[٤] الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج (٣١٦هـ)، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.

[٥] الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي (١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢ م.

[٦] ألفية ابن ملك، محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي(٦٧٢هـ)، دار الأقصى، القاهرة.

[٧] أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، ت: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

[٨] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن الأنباري (٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

[٩] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام (٧٦١هـ)، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

[١٠] إيضاح الشعر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسي(٣٧٧ه)، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧ه.

[١١] البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.

[١٢] التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، ت: علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

[١٣] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، ت: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

[١٤] التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور (١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤ه.

[١٥] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي(٧٤٥هـ)، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٤١ه.

[١٦] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك (٦٧٢هـ)، ت: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.

[١٧] التصريح بمضمون التوضيح في النحو، المؤلف: خالد الأزهري، (٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

[١٨] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش (٧٧٨ هـ)، ت: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

[١٩] الجنى الداني في حروف المعاني، ابن أم قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، ت: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ ١٩٩٢م.

[٢٠] الحدود في علم النحو، الأُبَّذيّ، (٨٦٠هـ)، ت: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

[٢١] الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

[٢٢] خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله الدمشقي (١١١١هـ)، دار صادر، بيروت.

[٢٣] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (٧٥٦هـ)، ت: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

[٢٤] -دليل الطالبين لكلام النحويين، ابن أحمد الكرمي (١٠٣٣هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩م.

[٢٥] ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، ت: نعمان أمين، دار المعارف، مصر، ١١١٩ه.

[٢٦] السبعة في القراءات، ابن مجاهد البغدادي (٣٢٤هـ)، ت: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

[٢٧] شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل (٧٦٩هـ)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م.

[٢٨] شرح التسهيل، ابن مالك، (٦٧٢هـ)، ت: عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

[٢٩] شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ)، ضبط: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م.

[٣٠] شرح العوامل المائة النحوية للجرجاني (٤٧١ه)، الشيخ خالد الأزهري(٩٠٥ه)، ت: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، طبعة تانية، بد.

[٣١] شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام (٧٦١هـ)، ت: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣م.

[٣٢] شرح الكافية الشافية، ابن مالك (٦٧٢هـ)، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

[٣٣] شرح الكفراوي على الآجرومية، الشيخ حسن الكفراوي(١٢٠٢ه)، ت: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٦م.

[٣٤] شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش (٦٤٣هـ)، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١م.

[٣٥] صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري(٢٥٦ه)، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

[٣٦] الشمعة المضية في علم العربي، جلال الدين السيوطي(٩١١هـ) ت: أحمد نزال غازي الشمري، مجلة كلية اللغة العربية، المنصورة، ١٤٣٣هـ -٢٠١٢م.

[٣٧] الكتاب، سيبويه (١٨٠هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨م.

[٣٨] اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، ت: عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

[٣٩] اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ (٧٢٠هـ)، ت: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.

[٤٠] اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، ت: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

[٤١] مجيب الندا إلى شرح قطر الندى للشيخ عبدالله الفاكهي (٩٧٢ه)، ت: محمود عبد العزيز محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى، ٢٠١٠م.

[٤٢] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي (٥٤٢هـ)، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ.

[٤٣] مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، ت: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

[٤٤] المسند، الشافعي محمد بن إدريس (٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

[٤٥] معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (٣١١هـ)، ت: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

[٤٦] معجم العين، الخليل بن أحمد (١٧٠هـ)، ت: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

[٤٧] معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة (١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

[٤٨] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام (٧٦١هـ)، ت: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

[٤٩] المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزمخشري (٥٣٨هـ)، ت: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

[٥٠] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي لإسحاق الشاطبي(٧٩٢ه)، ت: عياد الثبيتي وآخرون، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

[٥١] المقدمة الأزهرية وشرحها للشيخ خالد الأزهري (٩٠٥ه)، ت: أحمد العليوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠١٩م.

[٥٢] موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهري، (٩٠٥هـ)، ت: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٦م.

[٥٣] النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز(٦٣٩ه)، ت: عبدالجليل محمد عبدالجليل، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، د ت.

[٥٤] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

El Nafha El Zakia of the origins of the Arabic flag of Sheikh Abdullah al-Minyawi

Told by Abdul Qadir bin Jalaluddin Al-Mahalli (١٠٧٢ Ah)

Evaluation and study by:

Dr. Maleeha Bint Mohammed Al-Qahtani

Professor of Grammar and Language participating in the Arabic Language

Department.Prince Sattam Bin Abdul , Aziz University - Faculty of Education

Abstract:

The research is concerned with achieving a heritage text, entitled: El nafha El zakia of The Origins of Arabic Science by Sheikh Abdullah Al-Minyawi, novel: Abdul Qadir bin Jalaluddin Al-Mahalli (١٠٧٢), which aims to reveal the scientific value of this manuscript, and guide researchers to address it with explanation, analysis, criticism and evaluation, as the study and evaluation aims to uncover two sheikhs of the seminars of the grammar lesson in the eleventh century, and the book is an extension of the grammatical body that has been composed in Arabic grammar throughout its history, as well as includes the core of the Grammar branches, by presenting its origins and boundaries in an easy and clear manner.

Keywords: El Nafha El Zakia, the origins, al-Minyawi , Al-Mahalli